الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الموضوع

أثر برامج صندوق النقد الدولي على اقتصاديات دول شمال إفريقيا(المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا و مصر) دراسة تحليلية خلال الفترة : 2011 - 2020

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية

تخصص : مالية و تجارة دولية

إعـداد الطالـب :

رحماني عبد الكريم

إشراف الأستـــاذ :

د/ تـومي ابراهـيم

لجنة المناقشة :

أعضاء اللجـــنة	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د/ بن عبيد فريد	ـ أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر – بسكرة –	رئيسا
د/ تومي إبراهيم	ـ أستاذ محاضر(أ)	جامعة محمد خيضر – بسكرة –	مشرفا
د/ قـــط سليم	ـ أستاذ محاضر(أ)	جامعة محمد خيضر – بسكرة –	مناقشا

السنة الجامعية : 2021 – 2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الموضوع

أثر برامج صندوق النقد الدولي على اقتصاديات دول شمال إفريقيا(المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا و مصر) دراسة تحليلية خلال الفترة : 2011 - 2020

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية

تخصص : مالية و تجارة دولية

إعـداد الطالـب :

رحماني عبد الكريم

إشراف الأستـــاذ :

د/ تـومي ابراهـيم

لجنة المناقشة :

أعضاء اللجـــنة	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د/ بن عبيد فريد	ـ أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر – بسكرة –	رئيسا
د/ تومي إبراهيم	ـ أستاذ محاضر(أ)	جامعة محمد خيضر – بسكرة –	مشرفا
د/ قـــط سليم	ـ أستاذ محاضر(أ)	جامعة محمد خيضر – بسكرة –	مناقشا

السنة الجامعية : 2021 – 2022

الإهـــــداء

أولا و قبل أي أحد...إلى نور الهداية... ومعلم البشرية...وشفيع الأمة...المبعوث للعالمين هدى ورحمة...حبيبنا محمد صل الله عليه وآله و سلم و التابعين و تابعيهم بإحسان إلى يوم الدين ، و إلى من علمونا و سبقونا في العلم و الإيمان.

بنبضات هي من قلب يتقاطر شكرا وعرفانا وتقديرا وامتنانا إلى من فارق النوم جفونها لترعاني وتحرم نفسها... لإرضائي...إلى من رسمت شعار النجاح على قلبي...وجعلته وساما على صدري.....أمي الغالية.

إلى الذي أنار طريقي وأزال عقبات الدهر من أيامي... إلى من علمني معنى الشموخ وركب الأهوال ليصنع لي هودج الأمل...أبي العزيز.

إلى أهلي وكل أفراد عائلتي و أقاربي وكل الأصدقاء الأخيار

إلى كل زملائي و زميلاتي في دفعة 2021 تخصص 'ماستر مالية وتجارة دولية "الذين كان لي شرف التواصل معهم و تركوا لنا ذكرى طيبة

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرات هذا العمل المتواضع

عبد الكريم رحماني

شكر وتقدير

بعد الحمد و الشكر لله تعالى الذي بنعمته تتم الصالحات و عملا بقـول المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام: « من لا يشكر الناس لا يشكر الله» لا يسعنـــي إلا أن أقف وقفة شكر وتقدير وعرفان إلى الأستـــاذ المشرف الدكتور إبراهيم تومـــي الذي رافقني بإشرافه على إنجــاز هذا العمل في مختلف مراحله مقدما كل النصائح و التوجيهات. و إلى كافة الأساتـذة الذين كان لـــي الشرف في تدريسهم خلال هذه المرحلـــة وكل طاقـــم إدارة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علـــوم التسيير بجامعة محمد خيضر – بسكرة –

كما لا يفوتني أن أتوجه بجميل التحية وكثير من العرفان إلى أستاذي الدكـــــتور موسى رحماني و الأستاذ بجامعة قسنطينة الدكتور بوطكوك عمـــار على دعمهما و تشجيعهما لي ، و إلى كل من قدم لي يد العون و المساعدة من قـــريب أو بعيد و بالخصوص الأستاذ مرغمي عمر..

الملخص:

يعمل صندوق النقد الدولي بنشاط على مساندة بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في جهودها لاعتماد سياسات وإصلاحات اقتصادية تهدف إلى تقوية أدائها الاقتصادي ورفع مستويات معيشتها. وتتخذ هذه المساندة أشكالا متعددة من مناقشات وإسداء للمشورة ومساعدات فنية وتدريب بالإضافة إلى الإقراض. وقد ركز عمل الصندوق في المنطقة على الجوانب التالية بشكل خاص : إصلاح القطاع العام، قضايا الشفافية، تطوير الأسواق المالية، الاندماج في الاقتصاد العالمي و إصلاح نظم أسعار الصرف .

الكلمات المفتاحية :

– صندوق النقد الدولي – سعر الصرف – التوازن الإقتصادي – الديون الخارجية

Sommaire:

Le Fonds monétaire international soutient activement les pays du Moyen-Orient et des pays d'Afrique du Nord dans ses efforts pour adopter des politiques économiques et des réformes visant à renforcer sa performance économique et à soulever ses normes de vie. Ces appui prennent de multiples formes de discussions, de conseils, d'assistance technique, de formation en plus des prêts. Les travaux du Fonds dans la région se sont concentrés sur les aspects suivants: réforme du secteur public, problèmes de transparence, marchés financiers, intégration dans l'économie mondiale et la réparation des taux de change.

les mots clés:

-Fonds monétaire international - Taux de change - Balance économique

- Dettes extérieure

Summary:

The International Monetary Fund is actively supporting the countries of the Middle East and North African countries in its efforts to adopt economic policies and reforms aimed at strengthening its economic performance and raising its living standards. These support take multiple forms of discussions, advice, technical assistance, training in addition to lending. The Fund's work in the region has focused on the following aspects: Public sector reform, transparency issues, financial markets, integration into the global economy and exchange rate regimes.

key words :

- International Monetary Fund - Exchange Rate - Economic Balance - External Debts

فهرس المحتويات

فهـــرس المحتويـــات

المحتويـــات	رقم الصفحة
الفصل الأول: الإطار النظري لصندوق النقد الدولي	2-21
تمهيد	2
المبحث الأول: مفهوم الصندوق النقد الدولي	3-11
المطلب الأول : التعريف والنشأة	3-5
أولا: تعريف صندوق النقد الدولي	3
ثانيا: نشأته	3-4
المطلب الثاني:الأهداف والوظائف	5-7
أولا: موارد صندوق النقد الدولي	5
ثانيا:أهداف الصندوق النقد الدولي	5-6
ثالثا: وظائف الصندوق	6-7
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي	7-11
أولا: الأجهزة المسيرة	7-8
ثانيا: الأجهزة الاستشارية	9-11
المبحث الثاني: سياسات وعمليات صندوق النقد الدولي ومعاملاته	12-17
المطلب الأول: العضوية و الحصص والاشتراكات	12-15
أولا: العضوية	12
ثانيا: الحصص والاشتراكات	13-15
المطلب الثاني: رقابة صندوق النقد الدولي	15-16
أولا: الرقابة الثنائية	15
ثانيا:رقابة متعددة الأطراف	15-16
المطلب الثالث: أشكال المساعدات	16-17
أولا: المساعدات المالية	16-17
ثانيا: المساعادات الفنية	17
المبحث الثالث: تثمين دور صندوق النقد الدولي	17-21
المطلب الأول: دور صندوق النقد الدولي	17-18
المطلب الثاني:الآثار الايجابية لصندوق النقد الدولي	18
المطلب الثالث:الآثار السلبية للصندوق وآليات معالجتها	19-20
أولا: الآثار السلبية للصندوق	19

ثانيا: آليات معالجة الآثار السلبية للصندوق	20-19
خلاصة الفصل الأول	21
الفصل الثاني: أثر برامج صندوق النقد الدولي على التوازنات الاقتصادية للدول	41-23
تمهيد	23
المبحث الأول: ماهية التوازن الاقتصادي	33-23
المطلب الأول: مفهوم التوازن الاقتصادي	24-23
المطلب الثاني:أسباب اختلال التوازن الاقتصادي	27-24
أولا:تغير مستوى الأسعار	25
ثانيا:تغير سعر الصرف الأجنبي	26-25
ثالثا: تغير مستوى الدخل	27-26
المطلب الثالث:طرق استعادة التوازن الاقتصادي الخارجي	33-27
أولا:تغيير مستوى الأسعار	30-28
ثانيا:تغيير سعر الصرف	33-31
ثالثا:تغيير مستوى الدخل	34-33
المبحث الثاني :تأثيرات سياسات وبرامج صندوق النقد الدولي على التوازنات النقدية على الدول النامية	40-34
المطلب الأول :برامج وسياسات الصندوق النقد الدولي	36-34
أولا :رقابة السياسة النقدية	35-34
ثانيا : برامج صندوق النقد الدولي	36-35
المطلب الثاني : نتائج تطبيق برامج صندوق النقد الدولي	40-36
أولا :تأثير سياسات الصندوق على البلدان المنخفضة الدخل	37-36
ثانيا :التسهيلات الموجهة للبلدان الأعضاء المنخفضة الدخل في الصندوق الإستئماني للنمو والحد من الفقر	37
ثالثا :سياسات الصندوق الجديدة لضمان استمرارية وتوازن النمو العالمي	40-38
خلاصة الفصل الثاني	41
الفصل الثالث:أثر برامج صندوق النقد الدولي على اقتصاديات دول شمال إفريقيا (الجزائر، مصر، ليبيا، المغرب و تونس).	58-42
تمهيد	43
المبحث الأول: أثر برامج صندوق النقد الدولي على اقتصاديات دولتي ليبيا ومصر	47-43
المطلب الأول: أثر برامج صندوق النقد الدولي على اقتصاد دولة مصر	45-43

أولا : عضوية مصر بالصندوق و أسباب لجوئها إلى صندوق النقد الدولي	44-43
ثانيا: الدين الخارجي بمصر نهاية جوان 2019	45-44
المطلب الثاني: أثر برامج صندوق النقد الدولي على إقتصاد دولة ليبيا	47-46
المبحث الثاني: أثر برامج صندوق النقد الدولي على اقتصاديات دول الجزائر، تونس و المغرب	57-48
مطلب الأول: أثر برامج صندوق النقد الدولي على اقتصاد دولة الجزائر	51-48
أولا:عضوية الجزائر بالصندوق	48
ثانيا: أسباب لجوء الجزائر إلى الصندوق	50-48
ثالثا-مخاطر عودة الجزائر إلى المديونيةالخارجية	51-50
مطلب الثاني: أثر برامج صندوق النقد الدولي على إقتصاد دولة تونس	56-51
أولا: علاقة تونس بصندوق النقد الدولي	52-51
ثانيا:حصيلة برنامج التعاون مع صندوق النقد الدولي لسنة 2013	52
ثلثا: مضمون برنامج التعاون الجديد مع صندوق النقد الدولي	54-53
رابعا: آفاق العلاقات بين تونس وصندوق النقد الدولي	55-54
المطلب الثالث:أثر برامج صندوق النقد الدولي على دولة المغرب	56
خلاصة الفصل الثالث	57
خاتمة	60-59
قائمة المراجع	63-62
قائمة الملاحق	66-65

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	الدول المشاركة في مؤتمر بروتون وودز	12
2	قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة في نهاية شهر أوت 1996	14
3	التسهيلات الموجهة للبلدان الأعضاء المنخفضة الدخل في الصندوق الإستئماني للنمو والحد من الفقر	37
4	تطور نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر من: 2004 إلى:2019	45
5	تطور حجم الديون الخارجية للجزائر خلال الفترة 1987-1993 (الوحدة مليار دولار)	50
6	قيمة الديون الخارجية للجزائر خلال الفترة 2014 و2016 (الوحدة مليار دولار)	54

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	الهيكل التنظيمي و الإداري لصندوق النقد الدولي	11
2	التغيرات التي تحدث في كل من بلد العجز و بلد الفائض في حالة وجود اختلال في ميزان المدفوعات	30
3	تطور رصيد ميزان المدفوعات للجزائر خلال الفترة 2004-2016	51

مقدمـــة عامة

لقد صادفت اقتصاديات البلدان النامية الكثير من المعوقات خاصة ما تعلق بالتفاعل بين العوامل العديدة و المختلفة المرتبطة بحجم هذه البلدان.حيث تشترك هذه الأخيرة في عدد من المشاكل الهيكلية من أهمها : صِغَر حجم سكانها وبالتالي صِغَر حجم أسواقها، ضيق وضَعف قاعدة مواردها وتعرضها لمخاطر الكوارث الطبيعية واعتمادها على تصدير مجموعة صغيرة من المنتجات الأولية في الحصول على النقد الأجنبي،إضافة إلى كون اقتصاد بعض البلدان يعتمد على إيرادات بيع النفط و التي تعرف تذبذبا من خلال أزمات أسعار النفط التي تؤثر بالسلب على اقتصاديات هذه البلدان كما أن رأس المال المحلي اللازم للاستثمارات الإنتاجية يعد محدوداً بصفة عامة. وباختصار تعد القاعدة اللازمة لتحقيق الإيرادات فيها ضيقة. وتمثل الزراعة العمود الفقري لكثير من اقتصاديات البلدان النامية و هي المصدر الرئيسي لمعيشة السكان بالإضافة إلى كونها من المصادر الرئيسية لحصيلة الصادرات.ومن أهم المعوقات التي عرفتها اقتصاديات هذه البلدان نذكر ما يلي :

– المنافسة و وفرات الحجم : لقد واجهت العديد من البلدان النامية و نتيجة لصِغَر حجمها، عدداً من التحديات فيما يتعلق ببلوغ المستوى الذي يمكّنها من المنافسة في الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية والمحافظة على هذا المستوى.

– التعرض لتأثير التغيرات في الأسواق العالمية : تمثل الزراعة والسياحة وصيد الأسماك، في العادة الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، حيث تمثل جانباً كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات في البلدان النامية الصغيرة. ويعد كل قطاع من هذه القطاعات الثلاثة شديد الحساسية للتغيرات التي تطرأ على أوضاع الأسواق العالمية.

– التعرض لتأثير العوامل البيئية : يساعد الموقع الجغرافي للبلدان النامية وحجمها على زيادة درجة تعرضها للمخاطر الإيكولوجية وخصوصاً لقسوة الظروف المناخية (مثل العواصف المدارية) والقوى الجغرافيـة (مثل الثورات البركانية) لأن الأضرار عندما تقع تكون على مستوى قومي. وتؤثر الكوارث الطبيعية كثيرا على اقتصاديات هذه البلدان لأنها تخلق تكاليف إضافية وتؤدي إلى تحويل الموارد عن الأنشطة الإنتاجية بالإضافة إلى التأثير على مستويات الاقتصاد الكلي.

وزيادة على ماسبق فإننا نجد أيضا أن التغيرات التي تطرأ على البيئة العالمية لتجارة المنتجات الزراعية بما في ذلك التغيرات المترتبة على اتفاقية الزراعة التي عقدتها منظمة التجارة العالمية قد فرضت تحديات خاصة أمام البلدان النامية. فعلى الرغم من أنها تخلق فرصاً أمام جميع البلدان للاستفادة من النظام

التجاري القائم على مزيد من المنافسة والإنصاف، إلا أن بعض السمات الخاصة لاقتصاديات البلدان النامية قد تحول على قدرتها على الاستفادة من تلك الفرص.

ومن بين الصعوبات التي تأثرت به اقتصاديات الدول النامية نجد أيضا مشكلة الديون الخارجية للدول النامية ومن ضمنها دول شمال إفريقيا ، و هي المشكلة التي اعتبرت من أعقد وأخطر المشاكل التي واجهتها هذه الدول بما تمثله من أعباء مالية تحول دون إمكانية تحقيق أهدافها، لما تفرضه من هيمنة وقيد على مسيرتها الاقتصادية. حيث يلاحظ أن الديون الخارجية ارتبطت بتزايد عجز ميزان المدفوعات للدول النامية عبر السنين الماضية، وبفجوة الموارد في الدول النامية التي تعد دول شمال إفريقيا جزء منها . وبزيادة الانفتاح الاقتصادي للدول النامية في السوق الرأسمالية العالمية وكذلك بالوضع الاقتصادي السائد في الأقطار الصناعية المتقدمة المتسم بالكساد التضخمي.

لقد صاحب زيادة المديونية الخارجية لهذه الدول تغير في هيكلها إذ أن زيادة حاجتها إلى التمويل أدى إلى توسعها في اللجوء إلى الأسواق المالية الدولية خصوصاً وأن المؤسسات المالية الرسمية المعنية بالتمويل كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بدأت في قبض أيديها على الدول النامية وقد أخذ الاقتراض الدولي يتحول إلى اقتراض خاص بعد عام 1973 وهذا ما أثر بصورة كبيرة على معدلات النمو في هذه البلدان .

ولمواجهة العوائق والمشاكل المذكورة آنفا لجأت الدول النامية إلى تطبيق حلول مختلفة ومتنوعة ضمن برامج للإصلاح من أجل النهوض باقتصادياتها و الدفع بها إلى الأحسن .

أولا : إشكالية و تساؤلات الدراسة

يأتي هذا البحث ضمن محاولتنا للتعرف على أثر برامج صندوق النقد الدولي على اقتصاديات دول شمال إفريقيا في مواجهة العوائق والمشاكل المختلفة التي اعترضتها في سبيل تحقيق الوثبة الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو مقبولة و من ذلك تحقيق الرفاهية الاقتصادية لشعوبها ، هذه الاقتصاديات التي تتميز بنمطين نط ريعي يعتمد على إيرادات النفط و هو المعروف في الجزائر و ليبيا و نمط يعتمد على إيرادات القطاع السياحي و نجده في بلدان المغرب ، تونس و مصر . ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما أثر برامج صندوق النقد الدولي على اقتصاديات دول شمال افريقيا خلال الفترة : 2011-2020؟

يتفرع عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي البرامج المختلفة التي طرحها صندوق النقد الدولـي من أجل التصحيح الهيكلي ومعالجة عوائـق اقتصاديات البلدان النامية وبلدان شمال إفريقيا نموذجا لها؟
- ما هي المشاكل والعوائق والحواجز التي أثرت على اقتصاديات دول شمال إفريقيا وحالت دون تطورها؟
- كيف كانت وضعية اقتصاديات بلدان شمال إفريقيا قبل تنفيذ برامج التصحيح التي طبقتها و النتائـــج المترتبة بعد التنفيذ، وما أثر ذلك على التوازنات المالية والنقدية وكذلك على مستوى تسيير أزمة المديونية الخارجية ؟

ثانيا : فرضيات الدراسة

لمعالجة إشكالية البحث قمنا بطرح جملة من الفرضيات تتمثل فيما يلي:

- لقد طرح صندوق النقد الدولي برامج مختلفة في شكل آليات للتقليل من آثار العوائق والحواجز والمشاكل التي عرفتها اقتصاديات الدول النامية و دول شمال إفريقيا كجزء منها.
- تأخر الإقلاع الاقتصادي في دول شمال إفريقيا بسبب عوائق عديدة اقتصادية واجتماعية ومناخية شكلت المديونية الخارجية الحيز الأكبر ضمن هذه العوائق .
- بعد تطبيق برامج صندوق النقد الدولي في بلدان شمال إفريقيا تجاوزت اقتصاديات هذه الأخيرة الكثير من الصعوبات التي حالت دون تطورها خاصة مشكلة المديونية الخارجية وهو ما تبرزه العديد من المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2011-2020 .

ثالثا : الإطار العام للدراسة

لإنجاز هذا البحث اعتمدنا في الإطار العام للدراسة على حدود مكانية و حدود زمانية وفقا للأتي :

1- الحدود المكانية:

تتحدد دراسة هذا الموضوع بجانب مكاني يهتم بأثر برامج صندوق النقد الدولي في التقليل من العوائق التي عرفتها اقتصاديات بلدان شمال إفريقيا خاصة مشكلة المديونية الخارجية قصد الوصول إلى العلاقة بين المتغيرين المعنيين بالدراسة .

2- الحدود الزمانية:

في الجانب الزماني فقد حددت فترة الدراسة بين 2011 و 2020 لتوضيح أهم التطورات التي مرت بها إقتصاديات هذه البلدان .

رابعا : أسباب إختيار موضوع البحث

1- تدخل صندوق النقد الدولي ببرامج مختلفة لتخفيف عبء المديونية في كثير من الدول ، هذا ما يدفعنا إلى معرفة انعكاسات هذه البرامج على اقتصاديات دول شمال إفريقيا .

2- محاولة معرفة أثر تقليص حجم المديونية الخارجية في خلق الوثبة و تحقيق النمو الاقتصادي.

3- المساهمة في الإثراء العلمي و المعرفي بهذا الموضوع .

خامسا : أهمية الدراسة

تعتبر دول شمال إفريقيا من بين الدول التي تمتلك موارد بشرية و طبيعية لا يستهان بها ، إلا أن تحقيق النمو الاقتصادي بهذه الدول عرف فشلا كبيرا بسبب تأثر اقتصادياتها بعوائق مناخية و اقتصادية وبخاصة تنامي حجم المديونية الخارجية ، كون اقتصاديات هذه البلدان لا تعتمد على التنوع فهي تعمد على مصدر وحيد للإيرادات هو السياحة في بعض البلدان و إيرادات النفط في البلدان الأخرى . وللتقليل من حجم هذه الصعوبات كان لزاما على هذه الدول الاستعانة ببرامج صندوق النقد الدولي حتى تتمكن من تحقيق وثبة تساير بها التطورات الاقتصادية المتسارعة التي يعرفها العالم .

سادسا : أهداف الدراسة

تنقسم أهداف هذه الدراسة إلى أهداف ذاتية تكمن في رغبتنا في تناول موضوع يشكل ظاهرة اقتصادية دولية أخذت قسطا وافرا من اهتمام الباحثين و المختصين و هي من مواضيع تخصصنا الدراسي الذي يشمل المالية و التجارة الدولية .أما الجزء الثاني من أهداف الدراسة فهي موضوعية و تتمل في كون دول شمال إقريقيا بمواردها الطبيعية و البشرية الضخمة تتوفر على مناخ يسمح بإجراء مثل هذه الدراسات من خلال توفر المعلومة وشفافية نقلها خاصة بعد التطورات الاقتصادية التي عرفتها في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين.

سابعا: المناهج و الأدوات المستخدمة في الدراسة

للإجابة على الأسئلة المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في وصف اقتصاديات بلدان شمال إفريقيا و مختلف المشاكل و الصعوبات التي اعترضتها و مختلف البرامج التي طبقتها لتجاوزها .

و لتوضيح مدى نجاحها في تطبيق هذه البرامج استخدمنا المنهج التحليلي وذلك في تحليل مختلف المؤشرات و البيانات التي استخدمناها في الدراسة التحليلية في هذه البلدان خـــلال الفترة : 2011- 2020

ثامنا : موقع البحث من الدراسات السابقة

لقد تم معالجة مواضع مشابهة لهذا الموضوع على المستوى الوطني و الذي اعتمدنا في إنجازه على دراسات كانت تصب في نفس موضوع الدراسة وهي:

- **الدراسة الأولى:**عزازي فريدة، نمذجة المديونية الخارجية الجزائرية) دراسة قياسية اقتصادية لأثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات ،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة لعلوم الاقتصادية جامعـــــــــــــة الجزائر . 2012-2013

إشكالية : ما هي آثار المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائرية ؟

- ***النتائج:***

- إن ارتفاع أعباء المديونية أدى إلى تزايد العجز في ميزان المدفوعات و انخفاض الاحتياطات الرسمية

و القدرة الاستيرادية بالإضافة إلـى انخفاض صافي الانتقال للموارد الناتج عـن الدين والتعرض للضغوطات السياسية و الاقتصادية الخارجية.

– تواجد قصور شديد في البنية التحتية، وهذا من أهم مبررات الاقتراض، وقد عجزت الدول النامية مـن أن تصل إلى مرحلة الاعتماد على مواردها الذاتية لتمويل بنيتها التحتية .

– **الدراسـة الثانيـــة** : فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وآثـــــارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربيـة حـالة بعض الـدول المـدينة، أطـروحة مقدمـة ضـمن متطلبات شهادة الدكتورة في العلـــــوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2006–2005

–**الإشكالية:** ما هي آثار انعكاسات المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية للدول العربية المدينة؟

–النتائج:

–إن قسما معتبرا من القروض الخـارجية التـي حصلت عليها البلدان العربية فـي عقد الثمانينـات كـانت تخصص لشراء السلع الاستهلاكية وأحيانا لشراء الأسلحة والعتاد الحربي.

– إن اللجوء إلى الاقتراض الخارجي ليس بالضرورة سلبيا أو إيجابيا وإنما يتوقف ذلك علـى كيفية تخصيص الموارد المالية المتأتية عن هذا الاقتراض والنتائج المترتبة عنه.

–**الدراسة الثالثة** :بن الطاهر حسين، دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة.2008–2007

–**الإشكالية:**على من تقع مسؤولية الديون الخارجية للبلدان المدينة ؟

–النتائج :

–تعتبر القروض الخـارجية مـصدرا هاما لتمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبشكل خاص فـي المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها تساهم في زيادة النمو الاقتصادي.

–إن سهولة الحصول علـى القروض الخـارجية من المصادر الخـاصة خـلال فترة السبـعينيات مـن القرن الماضـي قد أدى إلى تشويه في هيكل المديونية لبلدان العالم الثالث، وهو ما أدى إلى تزايد أعباء مديونيتـها.

وبالإضافـة إلـى هـذه الدراسـات التـي اعتمدنا عليـها بصفة أساسية على إعداد هذه الدراسة اعتمدنا على دراسات أخرى تناولت الموضوع و بصفة ثانوية و هي :

1– عزيزي حليمـة / جعفري حـورية ، إشكاليـة المـديونية الخـارجية فـي الـدول العربية دراسة حالة الجـزائر 2000–2016 ،مذكرة تدخل ضـمن متـطلبات تحـضير شـهادة المـاستر في العلوم الاقتصاديـة و التجاريـة و علـوم التسيير، جامـعة أحمد دراية أدرار 2017–2018 ص، 39.

2– العاطف عبد القادر، سياسات مواجهة أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 1994–2005 ،مذكرة تدخل ضمن متطلبات تحضير شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2005–2006 ص، 10.

3- روابح عبد الباقي، المديونية الخارجية و الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة ، 2006-2005 .ص55

تاسعا : خطة و هيكل البحث

حتى نتمكن من معالجة الإشكالية المطروحة و الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة و نتمكن من إنجازها قمنا بتقسيمها إلى ثلاثة فصول رئيسية . ففي الفصل الأول تناولنا هيئة صندوق النقد الدولي و مراحل تطوره منذ نشأته سنة 1944 بعد مخاض اتفاقيات "بريتون وودز" و مختلف البرامج و الحلول و الاقتراحات التي قدمها و عرضها لحلحلة المشاكل و الصعوبات التي تعترض الاقتصاد العالمي من جهة و مرافقته للدول النامية من أجل مسايرة التطورات التي يعرفها الاقتصاد الدولي .

أما الفصل الثاني فاستعرضنا فيه اقتصاديات دول شمال إفريقيا من حيث المؤهلات و العوائق والصعوبات التي تعترضها خاصة ما تعلق بتنامي حجم المديونية الخارجية و مختلف البرامج و السياسات الخاصة بصندوق النقد الدولي التي نفذتها لتجاوزها .

وفي الفصل الثالث الذي أنهينا فيه هذه الدراسة قدمنا مختلف المؤشرات و البيانات الاقتصادية المحلية الصادرة على مستوى هذه الدول من طرف حكوماتها و هيئاتها الاقتصادية و المالية المختلفة مضافا إليها تلك التي أصدرتها الهيئات و المراكز الاقتصادية و المالية الدولية ، لنصل بعد المقارنات إلى الإجابة على السؤال الرئيسي المطروح في هذه الدراسة و المتمثل في أثر برامج صندوق النقد الدولي في اقتصاديات دول شمال إفريقيا مع إبراز ذلك الأثر في الفترة : 2011- 2020 .

الفصل الأول: الإطار النظري لصندوق النقد الدولي

تمهيد:

في فترة الحرب العالمية الثانية عقدت الدول المتحالفة مجموعة من الاجتماعات بهدف وضع بنية مالية دولية جديدة لتحقيق الاستقرار، وقد تم عقد مؤتمر" بريتون وودز" Bretton woods سنة 1944 في مدينة "نيوهامبشير" بالولايات المتحدة الأمريكية والذي نتج عنه تأسيس البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حيث يتولى الأول إعادة تعمير وتنمية الدول الأوروبية التي دمرتها الحرب، في حين يتولى الثاني تقديم معونة قصيرة الأمد في مجال ميزان المدفوعات.

و سوف نتطرق في هذا الفصل إلى صندوق النقد الدولي من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : مفهوم صندوق النقد الدولي

المبحث الثاني: سياسات وعمليات صندوق النقد الدولي ومعاملاته

المبحث الثالث: تثمين دور صندوق النقد الدولي

المبحث الأول: مفهوم الصندوق النقد الدولي

بسبب الدمار الذي خلفته الحربين العالميتين تأسس صندوق النقد الدولي بهدف تأمين الاستقرار الاقتصادي العالمي من خلال تطبيق السياسات الكفيلة بتحقيق ذلك وعلاج العجز المؤقت في موازين المدفوعات للدول الأعضاء فيه والتخفيف من حدته إضافة إلى تحقيق إستقرار أسعار الصرف والمحافظة على نظمها دون الوقوع في أزمات مالية.

المطلب الأول: التعريف والنشأة

أولا: تعريف صندوق النقد الدولي

– صندوق النقد الدولي هو المنظمة العالمية الأساسية التي يتم من خلالها التعاون النقدي على المستوى الدولي، ويضم في عضويته 188 بلد عضو مما يجعله منظمة تتعاون من خلالها جميع بلدان العالم تقريبا لتحقيق الصالح المشترك.[1]

– هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، وهو المؤسسة المركزية في النظام النقدي أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين الدول المختلفة.[2]

ثانيا: نشأته

تأسس صندوق النقد الدولي بموجب بيان اتفاقية "بريتون وودز" المعلن عنها في 21أفريل 1944 والتي دخلت حيز التنفيذ في 27 ديسمبر 1945. لقد بلغ عدد الدول التي وقعت على اتفاقية إنشاء الصندوق 44 دولة، ليرتفع عدد الدول التي انضمت إلى الصندوق بعد ذلك إلى 129 دولة عام 1977، ثم إلى 144 دولة عام 1985، ماعدا سويسرا والدول الاشتراكية التي انضمت بعد ذلك في فترات متعاقبة.[3]

وهكذا ارتبط تأسيس الصندوق بحاجة المجتمع الدولي إلى إنشاء منظمة عالمية أو نظام نقدي دولي جديد لمعالجة الاقتصاد العالمي ما بعد أزمة الكساد الكبير خلال الثلاثينيات، التي شهدت آثارا وخيمة على

[1] صندوق النقد الدولي،التقرير السنوي لسنة 2013

[2] شقيري نوري وآخرون،المؤسسات المالية المحلية والدولية،الطبعة الأولى،عمان :دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ص298

[3] مروان عطون، أزمات الذهب في العلاقات النقدية الدولية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع عين مليلة الجزائر، ص 74

مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والمالية كإفلاس البنوك، تدهور أسعار المنتجات، بطالة واسعة، وفقدان مستمر للثقة بالعملات الوطنية وتزايد الطلب على الذهب وهو ما أحدث انخفاظا في حجم المعاملات النقدية في مختلف الدول وانكماش في التجارة وانخفاض في مستويات المعيشة. ونظرا لهذه الظروف قدم الاقتصاديان الأمريكي هاري دكستروايت والبريطاني جون مينارد كينز حلولا لإقامة نظام دولي تجاري تتولاه منظمة تعاونية تضمن تحويل العملات وتحديد قيم واضحة لها وإلغاء القيود والممارسات التي تقيد حركة التجارة والاستثمار للعضو[1].

قدم الاقتصادي كينز مقترح باسم الوفد البريطاني خاص بإنشاء اتحاد المقاصة الدولي أما المقترح الثاني فقد قدمه الاقتصادي هاري باسم الوفد الأمريكي خاص بإنشاء صندوق ، والجدير بالذكر أن الفلسفة الأساسية لكلا المشروعين متشابهة تقريبا وتتصف بالليبرالية في العلاقات الدولية و إقامة نظام دولي شامل يعتمد على أسعار صرف ثابتة مع حق تعديلها بنسب مئوية بسيطة، بهدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وكذلك تقديم القروض للدول المتضررة والإبتعاد عن وضع الحواجز والقيود أمام النقد الأجنبي والمساواة والعدالة في التعامل مع الدول والإمتناع عن التسابق في تخفيض أسعار الصرف بهدف الحفاظ على مستويات عالية للتوظيف(التشغيل)المحلي . ورغم هذا التطابق في الأسس فإن الخطتين تختلفان من حيث الجوهر ومن حيث التنظيم التفصيلي لكل منهما: فالمقترح الأمريكي يؤكد على ضرورة إنشاء مؤسسات دولية و إلغاء الحواجز والرقابة على الصرف والابتعاد عن سياسة حماية التجارة الخارجية والتقليل من تدخل الحكومات الوطنية في مواجهة التقلبات في مستويات التشغيل والعجز في ميزان المدفوعات وهكذا فإن الوفد الأمريكي كان يعبر عن مصالح أمريكا في عالم ما بعد الحرب باعتبارها الدولة الغنية الدائنة، وقد استطاعت أمريكا فعلا الضغط على الدول الأخرى المدينة حتى توافق وتقوم بدورها في إصلاح وتعديل اقتصادها والقضاء على العجز في ميزان المدفوعات.

ويمكن أن نستخلص في الأخير أن المدين وحده من تقع عليه مسؤولية اتخاذ الإجراءات لإصلاح أوضاعه الاقتصادية وتعديل ميزان المدفوعات،بينما المقترح البريطاني كان يعبر عن مصالح الدول المدينة وعلى رأسها بريطانيا آنذاك ويرى أن مسؤولية اتخاذ إجراءات الإصلاحات تقع على الطرفين المدين أولا ثم الدائن حيث أنه من واجب الدولة ذات الفائض العمل على تخفيض الفائض في ميزان مدفوعاتها أيضا.

[1] أرنست فولف، صندوق النقد الدولي قوة عظمى الساحة العالمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2016، ص 23-28

والجدير بالذكر أن أهم مواضيع المحادثات في مؤتمر برتون وودز كانت تتعلق بالسيولة النقدية وميزان المدفوعات[1]

المطلب الثاني: الأهداف و الوظائف

لكي يحقق صندوق النقد الدولي الأهداف المرجوة يعمل على توظيف موارده من أجل تحقيق تنمية اقتصادية للدول النامية وقبل أن نتطرق إلى أهداف و وظائف الصندوق يجب أن نتعرف على موارد صندوق النقد الدولي.

أولا: موارد صندوق النقد الدولي

يتحدد إجمالي موارد صندوق النقد الدولي انطلاقا من حجم التجارة الدولية ومتطلبات نموها، وتتألف هذه الموارد من:[2]

1- رأس المال الصندوق:

يتألف رأس المال الصندوق من مجموع الحصص التي دفعتها الدول الأعضاء عند انضمامها إلى الصندوق، وتتحدد حصة كل دولة بشكل يتناسب مع أهمية هذه الدولة في العلاقات الاقتصادية الدولية وذلك بعد تطبيق صيغة تأخذ بعين الاعتبار حجم الدخل القومي للدولة، مقدار احتياطياتها النقدية الرسمية حجم التجارة الخارجية، وغيرها، كما يمكن للأعضاء الجدد التفاوض على مقدار حصصهم بشكل ثنائي مع إدارة الصندوق.

2- حقوق السحب الخاصة:

وهي عبارة عن عملة دولية جديدة بدأ الصندوق بإصدارها في عام1970.

3- الإقتراض:

لقد نصت الأنظمة الأساسية لصندوق النقد الدولي على أنه يمكن للصندوق عندما تصبح موجوداته من عملة دولة ما غير كافية يمكن إجراء قرض لدى هذه الدولة.

[1] أرنست فولف، صندوق النقد الدولي قوة عظمى الساحة العالمية،مرجع سابق ص28

[2] مروان عطون، أزمات الذهب في العلاقات النقدية الدولية، مرجع سابق،ص 77-82

ثانيا: أهداف صندوق النقد الدولي

يكمن الهدف الأساسي للصندوق في تحقيق التعاون الدولي في المجال النقدي وهذا للتخلص من القيود على الصرف الأجنبي لكي تستقر أسعار الصرف، وتتمثل أهداف صندوق النقد الدولي فيما يلي:

_ تشجيع التعاون الدولي في ميدان السياسة النقدية.

– تيسير التوسع والنمو في التجارة الخارجية.

– العمل على تحقيق إسقرار أسعار الصرف، والمساعدة على إقامة نظام موحد للمدفوعات.

– تدعيم الثقة بين بلدان الأعضاء، وإتاحة الفرصة لها لأن تستخدم موارده العامة مؤقتا بضمانات كافية حتى تتمكن من العمل تصحيح الإختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي.

ثالثا: وظائف الصندوق

يعمل صندوق النقد الدولي على تقديم مساعدة تحقيق تنمية اقتصاد الدول المتضررة جراء الحربين العالميتين وكذلك مساعدة الدول النامية حاليا لتغطية عجز هذه الأخيرة وتتمثل الوظائف الأساسية لصندوق النقد الدولي في:[1]

– تقديم المعونة الفنية عن طريق تخصيص بعض موظفيه وإرسالهم لعدد من الدول لتقديم النصائح الفنية في العديد من المشكلات وفي رسم وتنفيذ السياسات النقدية والمالية، وإعداد تشريع للبنك المركزي وإعادة تنظيم البنوك المركزية وتطوير الحصاءيات المالية والمساعدة في تنفيذ البرامج المتعلقة بالتسهيلات التي وافق عليها الصندوق للدول المعنية.

– التنسيق الفعال ما بين نشاط الصندوق ونشاط البنك الدولي لخدمة الاقتصاد العالمي.

– توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية من خلال زيادة الإحتياطات الدولية، وقد جسد ذلك في مايعرف بحقوق السحب الخاصة(حيث أنشأت هذه الأخيرة لتكون حلا مشكلة السيولة)

– اقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو إتباعها وتطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي والمرتبط بتحقيق التوازن الداخلي،من خلال زيادة قدرتها على رسم السياسات الاقتصادية السليمة.

[1] إيمان حملاوي، دور المؤسسات المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2012،مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر بسكرة2013-2014، ص13-14

– مراقبة النظام النقدي الدولي من خلال رسم سياسات المالية العامة والسياسة النقدية وسياسات أسعار الصرف.

– المساعدة في وضع أنظمة مصرفية فعالة و مراقبة القواعد الدولية في البلدان ذات الأسواق الناشئة والبلدان النامية والبلدان التي في طريقها للتحول إلى بلدان صناعية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

أولا: الأجهزة المسيرة

حددت اتفاقية صندوق النقد الدولي هيكله التنظيمي و قد أجريت عليه ثلاث تعديلات منذ وضعها موضع التنفيذ في ديسمبر 1945 و هي تنص على التركيبة التنظيمية التالية: مجلس المحافظين ، المجلس التنفيذي ، المدير العام ، اللجنة المؤقتة و لجنة التنمية.

أ- **مجلس المحافظين:** و يتكون من محافظ و نائبه لكل دولة من الدول الأعضاء في الصندوق و المحافظون هم عادة إما وزراء مالية أو رؤساء البنوك المركزية و أحيانا يختارون من بين الشخصيات الأخرى المماثلة، و هو بمثابة الجمعية العامة للصندوق ويجتمع مرة واحدة في السنة وله أن يعقد اجتماعات أخرى لمناقشة و إبداء الرأي في مجموعة من القضايا التي تدخل ضمن صلاحياته كأعلى سلطة في الصندوق و منها:

- الفصل في انضمام الأعضاء الجدد
- مراجعة الحصص و أشكال الدفع
- تعديل اتفاقيات الصندوق أو حلها
- تحديد الدخل الصافي للصندوق الواجب توزيعه ... الخ

و يختلف وزن أعضاء مجلس المحافظين حسب وزن الدولة العضو و حجم حقها فهناك الأعضاء المهمين الذين يقررون سياسة الصندوق، و هناك الأعضاء الذين لا تأثير لهم في تحديد سياسة الصندوق رغم أغلبيتهم داخل المجلس، و لذلك نلاحظ الهيمنة الواضحة للدول الرأسمالية المتقدمة على توجيهات الصندوق، لأن أسلوب اتخاذ القرارات يقضي بضرورة حصول أي قرار مبدئي على نسبة 85% من الأصوات و هذا ما يعطي للولايات المتحدة الأمريكية حقها بما يوازي حق النقض لأي قرار لا توافق عليه فهي تملك بمفردها 83,17% من الأصوات [1]

[1] نشرة صندوق النقد الدولي، سبتمبر 1995، ص3

ب- المجلس التنفيذي: يتكون من 24 مديرا تنفيذيا يجري تعيين خمسة منهم بصورة منفردة من قبل بلدانهم و هي: الو.م.أ، اليابان، فرنسا، ألمانيا و بريطانيا و ينتخب الباقون من قبل بقية الدول الأعضاء المقسمة إلى مجموعات بحيث تختار كل مجموعة مديرا تنفيذيا يمثلها في المجلس الذي يعتبر الهيئة الدائمة لاتخاذ القرارات في صندوق النقد الدولي و ممارسة صلاحية مراقبة سياسات أسعار الصرف و تحديد المساعدات المالية و الفنية المطلوب تقديمها و إجراء المشاورات مع أعضائه و القيام بالمراقبة عن طريق إرساليات للبلدان المعنية بذلك و تحديد الميزانية الإدارية و المصادقة عليها و اختيار المدير العام للصندوق. و تتفاوت مكانة المديرين التنفيذيين تبعا لمكانة دولهم التي ترتبط بالقيمة المالية للحصة التي تعتبر "أهم عنصر في العلاقات المالية و التنظيمية بين العضو و صندوق النقد الدولي"[2]

و بصورة عامة فإن للمجلس التنفيذي "مجلس إدارة صندوق النقد الدولي" وظائف تتعلق بالميزانية الإدارية و أخرى تنظيمية إدارية و بعضها استشارية رقابية و هو المحرك الحقيقي لصندوق النقد الدولي.

ج- المدير العام لصندوق النقد الدولي: ينتخب من قبل أعضاء المجلس التنفيذي لمدة خمس سنوات وجرت العادة أن يكون غير أمريكي على عكس مدير البنك الدولي الذي يختار من بين رعايا الو.م.أ وعليه جميع مدراء الصندوق منذ تأسيسه إلى الآن كانوا من الأوروبيين [3]

و يقوم المدير العام برئاسة المجلس التنفيذي و يدير الأعمال اليومية للصندوق تحت إشرافه، و هو مكلف بتحقيق الانسجام بين المجلس المذكور و موظفي الصندوق و له دور في إعداد الميزانية و تنفيذها بعد مصادقة المجلس عليها، كما يؤمن التنسيق بين المجلس و سائر الأعضاء و المنظمات الدولية والجهوية إضافة إلى مهامه الاستشارية و التمثيلية و التنسيقية.

و يقوم بالإشراف على مختلف إدارات الصندوق سواء ذات الاختصاص الوظيفي مثل: إدارة الشؤون المالية و إدارة الشؤون القانونية و إدارة شؤون النقد و الصرف و إدارة الإحصاء و الخزينة ... أو ذات الاختصاص الجهوي مثل دائرة إفريقيا و دائرة آسيا و دائرة أوروبا و دائرة نصف الكرة الغربي ... أو ذات الاختصاص الفني والتكويني مثل معهد صندوق النقد الدولي المشترك و دائرة المصارف المركزية وأمانة المساعدة الفنية ويمارس المدير العام وظائفه تحت إشراف المجلس التنفيذي وبمساعدة ثلاث نواب له.

---

[2] نشرة صندوق النقد الدولي، أغسطس 1994، ص5..

[3] نشرة صندوق النقد الدولي، سبتمبر 1995، ص25 و ما بعدها.

-ثانيا: الأجهزة الاستشارية

أ. الأجهزة العاملة داخل إطار صندوق النقد الدولي:

- **اللجنة المؤقتة:** أنشئت خلال الاجتماعات السنوية لعام 1974 و تتكون من 24 محافظا من محافظي الصندوق (وزراء المالية عادة) و تجتمع مرتين خلال السنة، تعد التقارير اللازمة إلى مجلس المحافظين و المتعلقة بإدارة و عمل النظام النقدي الدولي و ترفقها بالاقتراحات الخاصة بتعديل و إثراء مواد اتفاقية إنشاء الصندوق.

و قد أنشأت بصورة مؤقتة كبديل للمجلس الذي نصت عليه الاتفاقية و يعتبر الهيئة الدائمة على المستوى الوزاري الذي يشرف على إدارة النظام النقدي الدولي و يقدم التوجيهات و المقترحات اللازمة لتعديل مواد الاتفاقية.

- **لجنة التنمية:** هي لجنة وزارية مشتركة بين مجلس محافظي صندوق النقد الدولي و مجلس محافظي البنك الدولي تتكون من 22 عضوا من وزراء المالية و تعقد عادة اجتماعين في السنة يتوافقان مع اجتماعي اللجنة المؤقتة و تقوم برفع التقارير إلى مجلس المحافظين تتعلق بالقضايا التنظيمية و السبل الملائمة لنقل موارد حقيقية إلى البلدان النامية.

إن لجنة التمنية تعتبر الهيئة التي تساعد على تنسيق القرارات و إعداد البرامج بين صندوق النقـــد الدولي و البنك الدولي في تعاملها مع البلدان النامية. و هناك لجنتان تعملان خارج إطار الهيكل التنظيمي للصندوق تشمل الأولى الأكثر تصنيعا في العالم و تسمى مجموعة العشرة GROUPE10 و تمثل الثانية البلدان النامية و تسمى مجموعة الـ 24: GROUPE 24

ب- الأجهزة العاملة خارج إطار الصندوق

*** مجموعة العشرة:**

أنشأت هذه المجموعة سنة 1962 بمقتضى الاتفاق المبرم بين مجموعة من البلدان الصناعية الأعضاء وهي بلجيكا، كندا، الو.م.أ، فرنسا، بريطانيا، اليابان، هولندا، ألمانيا، إنجلترا و السويد على تقديم قروض دعم مالية إضافية للصندوق لمساعدة الأعضاء في إطار تسهيلات الاتفاقيات العامة للقروض وتعبر هذه المجموعة عن مواقف الدول الصناعية المتعلقة بالنظام النقدي و المالي الدولي، و تعتبر قراراتها وتوصياتها المؤشر الأساسي الذي يحكم قرارات و مواقف صندوق النقد الدولي.

و قد تناوب على إدارة صندوق النقد الدولي منذ تأسيسه المدراء الآتية أسماؤهم:

- كيميل جوت من بلجيكا أول مدير للصندوق 1946-1951
- إيفار روت من السويد مدير عام للصندوق 1951-1956
- بير جاكبسون من السويد مدير عام للصندوق 1956-1963
- بير بول شفايتزر من فرنسا مدير عام للصندوق 1963-1973
- يوهان ويتيفين من هولندا مدير عام للصندوق 1973-1978
- جاك دو لاروزيير من فرنسا مدير عام للصندوق 1978-1987
- ميشيل كامديسوس من فرنسا مدير عام للصندوق من 1987-2000
- ستانلي فيشر من الو.م.أ مدير مؤقت من14 فيفري إلى30أفريل2000
- رودريجو راتو من إسبانيا مدير عام للصندوق من 2004-2007
- دومينيك ستراوس كان من فرنسا مدير عام للصندوق من 2007-2011
- جون ليبسكي من الو.م.أ مدير مؤقت من15 ماي إلى05 جوان2011
- كريستين لاغارد من فرنسا مدير عام للصندوق من 2011-2019
- كريستينا جورجيفا من بلغاريا المدير العام الحالي للصندوق منذ01 أكتوبر2019

شكل رقم (1) الهيكل التنظيمي و الإداري لصندوق النقد الدولي

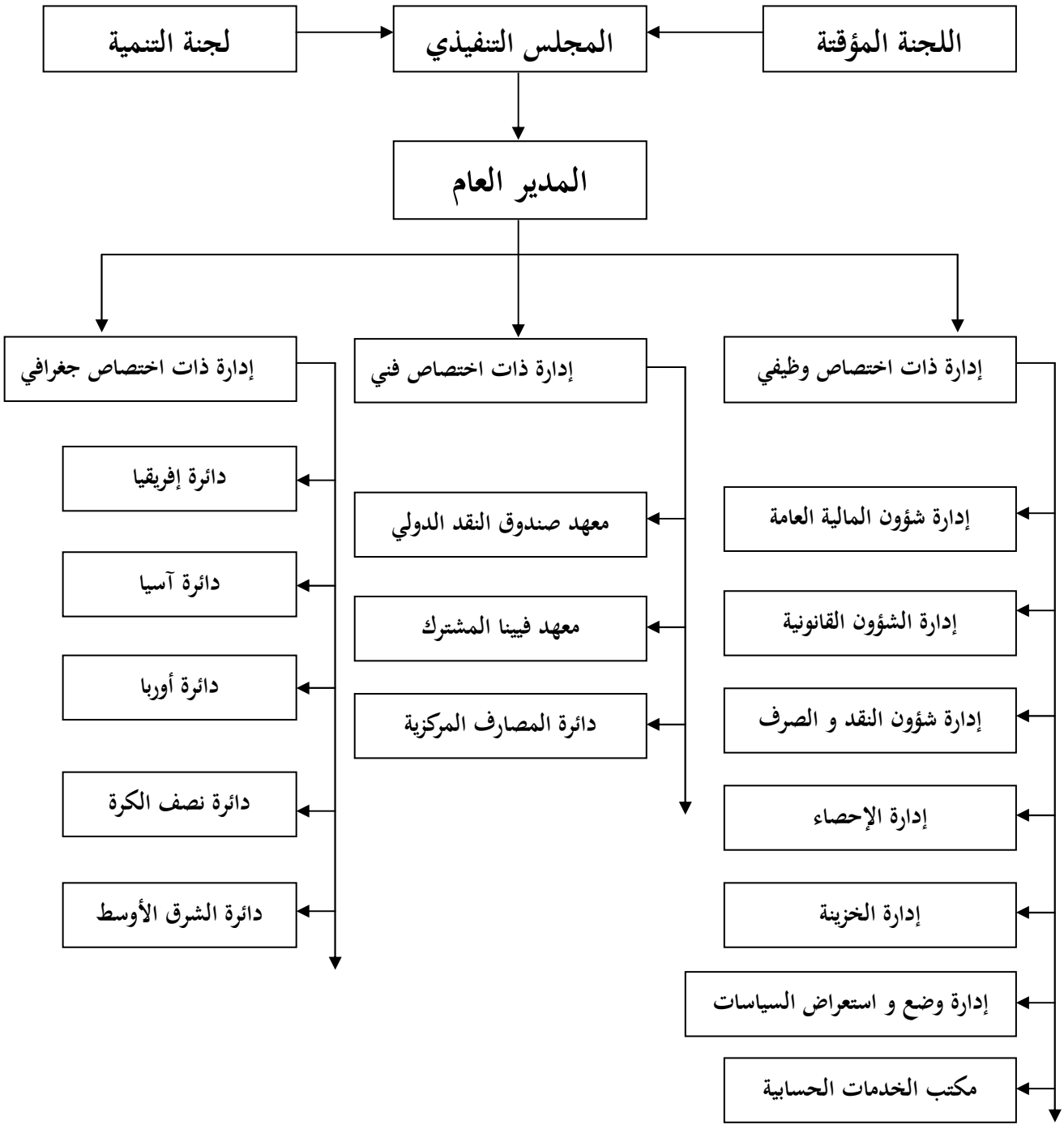

المبحث الثاني: سياسات وعمليات صندوق النقد الدولي ومعاملاته

يعتبر صندوق النقد الدولي من أهم المؤسسات التي تساعد الدول الأعضاء على التمويل و الإقتراض.

المطلب الأول: العضوية و الحصص والاشتراكات

أولا: العضوية

يضم صندوق النقد الدولي 188 بلدا أغلبهم من الدول الصناعية الكبرى، ويوجد أعضاء أصليون وأعضاء آخرون.

أ- **أعضاء أصليون:** هم البلدان الممثلة في المؤتمر النقدي والمالي للأمم المتحدة والتي قبلت حكوماتها عضوية الصندوق قبل 31 ديسمبر 1945.

ب- أعضاء آخرون: عضوية الصندوق متاحة لسائر البلدان وفق التوقيت والشروط التي يقررها مجلس المحافظين، وتستند هذه الشروط، ومنها الشروط المتعلقة بالاشتراكات.

ويتيح الصندوق فرصة لأي دولة مستقلة الانضمام له شريطة أن يوافق على الالتزام بالنظام الأساسي للصندوق بما في ذلك من حقوق و واجبات.[1]

جدول رقم (1) الدول المشاركة في مؤتمر بروتون وودز

أستراليا	**الإكوادور**	**لكسبورغ**	**البيرو**
الدانمارك	**بلجيكا**	**مصر**	**المكسيك**
الفلبين	**ايرلندا**	**بوليفيا**	**الولايات المتحدة الأمريكية**
زيلندا	**بولونيا**	**اليونان**	**كندا**
غواتيمالا	**نيكاراغوا**	**بريطانيا**	**يوغسلفيا**
الشيلي	**هايتي**	**النرويج**	**السلفادور**
هولندا	**الصين**	**الهندوراس**	**بانما**
تشيكوسلوفاكيا	**البرغواي**	**كولومبيا**	**الهند**
فنزويلا	**إفريقيا الجنوبية**	**ليبيريا**	**كوستاريكا**
العراق	**إثيوبيا**	**الإتحاد السوفياتي**	**الدومينكان**
كوبا	**إيران**	**فرنسا**	**الأروغواي**

[1] اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي لسنة 2011، ص 3

ثانيا: الحصص والاشتراكات

حصص الأعضاء.

إن الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي تساهم بحصة معينة يتحدد على أساسها:

- اكتتاب كل دولة في الصندوق
- القوة التصويتية لكل دولة
- الإمكانية المتاحة لاستخدام موارد الصندوق (حقوق السحب)

كان الأعضاء يدفعون 75% بالعملة الوطنية و 25% من الحصة المتبقية بالذهب و عدلت فيما بعد و أصبح البلد العضو يدفع 75% بالعملة الوطنية و 25% بالعملة القابلة للتحويل و الاستخدام.

- **تحديد حصص الأعضاء**

تحدد حصص الاكتتاب المبدئية في عضوية الصندوق للأعضاء الأصليين بموجب صيغة تشمل على متغيرات اقتصادية هامة في الدخل القومي والأرصدة الاحتياطية الرسمية من العملات القابلة للتحويل و قيمة الصادرات و الواردات ... الخ.[1]

و قد استمد الصندوق منذ إنشائه صيغا عديدة لتمديد الحصص المبدئية أهمها :

$$Q = (0{,}01y + 0{,}025R + 0{,}5P + 0{,}227VC)(1 + \frac{C}{Y})$$

ثم أصبحت $Q = 0{,}0045y + 0{,}05281008R + 0{,}039(P + C) + 1{,}0432VC$

و تعرف الرموز السابقة كما يلي:

Q= الحصة

Y= إجمالي الناتج المحلي (1985)

R= متوسط الاحتياطات الشهرية (الذهب و العملات القابلة للتحويل) (1985)

P= المتوسط السنوي للمدفوعات الجارية (متوسط 1981-1985)

[1] نشرة صندوق النقد الدولي، أغسطس 1996 ص 20.

C= المتوسط السنوي للمحصلات الجارية (إنحراف معياره واحد عند متوسط متحرك لخمس سنوات في الفترة 1973-1985

و قد أجريت تعديلات وزيادات في حصص جميع الأعضاء تقريبا.

* حساب قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة ح س خ. Le doit de tirage spécial SDR

ترتبط قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة بقيمة خمس عملات أساسية تشكل سلة التقييم و هي الدولار الأمريكي، الجنيه، الإسترليني، الين الياباني، المارك الألماني و الفرنك الفرنسي ، كانت النسب المئوية المرجحة المتفق عليها في تحديد قرار كل عملة من سلة التقييم حتى نهاية سنة 1990 هي 40% للدولار الأمريكي ،21% للمارك الألماني، 17% للين الياباني و 11% لكل من الفرنك الفرنسي و الجنيه الإسترليني وتحدد هذه النسب على أساس الأهمية النسبية لهذه العملات في التجارة الدولية بالنظر إلى قيمة صادرات الأعضاء في الصندوق، كذلك الأرصدة الاحتياطية من تلك العملات التي احتفظت بها الدول الأعضاء في الصندوق خلال فترة متغيرة معينة.

و يحسب بناء على ذلك صندوق النقد الدولي يوميا قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة مقومة بالدولار الأمريكي انطلاقا من سلة التقييم الخماسية العملات و سنبين في الجدول اللاحق كيفية حساب وحدة حقوق السحب.[1]

جدول رقم (2) قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة في نهاية شهر أوت 1996

عملات سلة التقييم	مقدار العملة (1)	سعر صرف العملة مقابل الدولار (2)	القيمة المعدلة بالدولار (3)
المارك الألماني	0,4460	1,48450	0,300438
الفرنك الفرنسي	0,8130	5,07500	0,160197
الين الياباني	27,2000	108,35000	0,251038
الجنيه الأسترليني	0,01050	1,51820	0,162561
الدولار الأمريكي	0,5820	1,00000	0,582000
وحدة حقوق السحب الخاصة			1,456234

[1] نشرة صندوق النقد الدولي، أغسطس 1996 ص 20

وحدة حقوق السحب الخاصة= 1,456234 دولار أمريكي. الدولار = 0,6867 وحدة حقوق سحب خاصة.[1]

المطلب الثاني: رقابة صندوق النقد الدولي

يشرف صندوق النقد الدولي على النظام النقدي الدولي ويتابع السياسات الاقتصادية والمالية على الدول الأعضاء ويعرف هذا بالرقابة وتكون في شقين أساسيين كما يلي:[2]

أولا: الرقابة الثنائية

تكون الرقابة الثنائية من خلال زيارة الخبراء الاقتصاديين الممارسين لدى الصندوق سنويا إلى معظم دول الأعضاء، وذلك من أجل التباحث والتشاور مع الحكومات والبنوك المركزية فيما إذا كانت هناك مخاطر تهدد الاستقرار المحلي والعالمي بما يتطلب تعديلات في السياسات الاقتصادية أو المالية وتتركز هذه المناقشات على: أسعار الصرف، السياسات النقدية والمالية، الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الكلي وعند عودة الخبراء إلى مقر الصندوق يرفعون تقريرا للمجلس التنفيذي لمناقشته ونقل آراء المجلس إلى سلطات الدولة العضو.

ثانيا: رقابة متعددة الأطراف

يتولى صندوق النقد الدولي رصد الاتجاهات السائدة عالميا وإقليميا، حيث يقوم بتحليل التداعيات التي تنتقل إلى الاقتصاد العالمي من سياسات الدول الأعضاء، ومن الأدوات المستعملة في مجال الرقابة المتعددة الأطراف نجد المطبوعات التي يصدرها بانتظام ومنها: آفاق الاقتصاد العالمي، تقرير الاستقرار المالي العالمي، تقرير الراصد المالي. و ينشر الصندوق أيضا تقارير عن آفاق الاقتصاد الإقليمي بمضمون أعمق لخمس مناطق أساسية في العالم، ومنذ 2011 يعد الصندوق تقارير تتضمن تحليلا لأثر السياسات الاقتصادية في اقتصاديات العالم الخمس الكبرى وهي الصين، منطقة اليورو، اليابان والولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاديات الشريكة، إضافة إلى شروعه مطلع 2012 في إعداد تقارير تجريبية عن القطاع الخارجي تضع المراكز الخارجية للاقتصاديات الكبيرة ذات التأثير النظامي في سياق متسق علميا.

يعد الصندوق كذلك مرتين سنويا جدول أعمال السياسات العالمية، يجمع فيه أهم النتائج و المشورة بشأن السياسات من تقارير متعددة، و يحدد جدول أعمال مستقبلي للصندوق يشمل الدول الأعضاء به.

[1] نشرة صندوق النقد الدولي، أغسطس 1996 ص 20

[2] رمضاني محمد، آثر السياسات الاشرافية لصندوق النقد الدولي على تكييف السياسات النقدية الدولية للدول النامية،رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2012،ص.351

كما يقوم الصندوق بمراجعات لأنشطته الرقابية على أساس منتظم كل ثلاث سنوات، كانت آخرها في 2011 و التي أوصت بإدخال تحسينات في ستة مجالات أساسية، هي الروابط المتبادلة، تقييم مخاطر الاستقرار الخارجي، الاستقرار المالي، الفعالية و الإطار القانوني.

المطلب الثالث: أشكال المساعدات

أولا: المساعدات المالية.

يقدم صندوق النقد الدولي للأعضاء مساعدات مالية متنوعة و متباينة حسب طبيعة وقيمة الحجز في موازين المدفوعات و درجة الالتزام بالسياسات و الإجراءات التي تهدف إلى التخفيف من حدة الاضطرابات المالية و الاقتصادية وفق رؤية خبراء الصندوق.

إن المساعدات المالية و التسهيلات التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء تمكن البلد من الاقتراض من الصندوق بمبادلة مبلغ من عملته بمقدار يعادلها من عملات باقي الأعضاء الآخرين أو بحقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي. ومن أهم أنواع المساعدات المالية التي يقدمها الصندوق نذكر:

أ- الشريحة الإحتياطية Resserre tranche

وهي مقدار الزيادة في حصة العضو عند حيازة الصندوق من عملته في حساب الموارد العامة باستثناء الحيازات الناجمة عن عمليات الشراء و الاقتراض التي قام بها ذلك البلد في إطار مختلف السياسات الإستخدامية لموارد الصندوق، و يجوز للبلد الذي له شريحة احتياطية أن يقترض مبلغا يعادل قيمتها بشرط وجود حاجة مرتبطة بميزان المدفوعات و لا يخضع هذا السحب للسياسات الاقتصادية المتبعة و لا تفرض عليه رسوم و هي ليست استخداما لموارد الصندوق، يمكن للبلد المعني أن يستخدمها بحرية.

ب- الشرائح الائتمانية.

تعد هذه السياسة من أهم السياسات الإستخدامية لموارد الصندوق حيث يقدم الائتمان في أربع شرائح يعادل مقدار كل شريحة 25% من حصة البلد العضو.

و يمكن تقسيم المساعدات الائتمانية المقدمة في إطار الشرائح الائتمانية إلى:

1- الشريحة الائتمانية الأولى.

2- الشرائح الائتمانية العليا.

ثانيا: المساعادات الفنية

إضافة إلى التسهيلات التمويلية التي يقدمها الصندوق لبلدانه الأعضاء ،فهو يهتم أيضا بتقديم المشورة و المساعدات الفنية و التدريب بشأن صياغة السياسات الاقتصادية و المالية لمعظم بلدانه الأعضاء وتنفيذها، مستفيدا بذلك من الخبرات التي اكتسبها عبر خبرائه الاقتصاديين المنحدرين من شتى الجنسيات. ففي السنة المالية 2014 غطت المساعدة الفنية التي يقدمها صندوق النقد الدولي مجموعة كاملة من المواضيع المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي الكلي و الاستقرار المالي و المقدمة أساسا من طرف أربع إدارات متواجدة ضمن هيكل الصندوق، وهي الشؤون المالية العامة، الإدارة القانونية، إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية وإدارة الإحصائيات.

تتمثل مجالات المساعدة الفنية المقدمة من طرف الصندوق في: دعم القطاعات المالية و النقدية عن طريق تقديم المشورة بشأن تنظيم الجهاز المصرفي و الرقابة عليه و إعادة هيكلته، إدارة النقد الأجنبي العمليات ذات الصلة ، نظم المقاصة و تسوية المدفوعات. بالإضافة إلى هياكل البنوك المركزية وتطويرها ومساندة الجهود الرامية إلى وضع سياسات مالية عامة قوية و ضمان حسن إدارتها عن طريق تقديم المشورة بشأن السياسات ، الإدارة الضريبية و الجمركية ، وضع الميزانية و إدارة الإنفاق ، تصميم شبكات الأمان الاجتماعي، إدارة الدين الداخلي و الخارجي، إعداد البيانات الإحصائية و إدارتها و نشرها و تحسين نوعيتها و صياغة التشريعات الاقتصادية و المالية ومراجعتها.

المبحث الثالث: تثمين دور صندوق النقد الدولي

لصندوق النقد دور كبير في إدارة الأزمات وإعادة التوازن لميزان المدفوعات، وله إيجابيات وسلبيات.

المطلب الأول: دور صندوق النقد الدولي

تعددت وظائف الصندوق من حيث موضوعها ومنهجها ومن حيث مكانها وقدم المساعدات في العديد من المناطق سواء في الشرق الأوسط أو شمال إفريقيا،إضافة إلى معالجته لأوضاع ما بعد الحروب والأزمات وتنمية اقتصاديات الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء. يساهم الصندوق بدور فعال في مساندة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في جهودها لاعتماد سياسات وإصلاحات اقتصادية تهدف إلى

تقوية أدائها الاقتصادي ورفع مستويات معيشتها وتتخذ أشكال هذه المساندة أشكالا متعددة من مناقشات وإبداء للمشورة ومساعدات فنية وتدريب بالإضافة إلى الإقراض. وتستفيد في الوقت الراهن ثلاثة دول في المنطقة الأردن باكستان وجمهورية موريتانيا الإسلامية من الموارد المالية التي يتيحها الصندوق في ظل البرامج المدعمة بموارده،إضافة إلى بلدان أخرى حصلت على قروض آخرها جيبوتي والجمهورية اليمنية. وركز عمل الصندوق في المنطقة على الجوانب التالية بشكل خاص: إصلاح القطاع العام، زيادة الشفافية وتشجيع سلامة الحكم والإدارة ، تطوير الأسواق المالية ، تحرير التجارة و إصلاح نظم أسعار الصرف.

تقدم مساعدات الصندوق الفنية أيضا للبلدان التي تواجه تحديات إنشاء إدارة اقتصادية بعد انتهاء مرحلة النزاع.[1]

المطلب الثاني:الآثار الايجابية لصندوق النقد الدولي

حقق الصندوق من خلال عمله وسياسته الكثير من الآثار الايجابية كما يرى البعض ومنها:

– مساعدة الدول الأعضاء في معالجة المشكلات التي تعترضها والخاصة باختلال موازين مدفوعاتها وبشكل خاص منها الإختلالات في موازين مدفوعات الدول المتقدمة ذات الطبيعة المؤقتة قصيرة الأجل.

– الإسهام في علاج العديد من الأزمات المالية التي اعترضت العديد من الدول وبصورة خاصة تلك التي حصلت في الأسواق المالية والنقدية وفي عمل اقتصاديات هذه الدول.

– اهتم ومن خلال المختصين العاملين فيه بتقديم الاستشارة للدول الأعضاء من أجل تنمية اقتصادياتهم.

– العمل على مساندة كاملة للاقتصاد وإدارته والمساعدة في رسم السياسات الاقتصادية الكلية ذات الكفاءة وتنفيذها بنجاعة عن طريق تقديم التمويل والخبرة والمشورة ذات الصلة بالموضوع[2].

[1] شقيري نوري وآخرون،مرجع سابق، ص 320

[2] أسامة محمد إبراهيم، صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل، الاسكندرية، منشور, ص 25

المطلب الثالث:الآثار السلبية للصندوق و آليات معالجتها

أولا: الآثار السلبية للصندوق

ومنها ما يلي:

– نشأة الصندوق ارتبطت بتحقيق مصلحة الدول الرأسمالية المتقدمة التي عانت بعد الكساد والحرب من اضطراب في المعاملات والتمويل والمدفوعات الدولية وعدم استقرار أسعار الصرف واختلال ميزان المدفوعات، ولم يبرز في ذلك اهتمام بأوضاع الدول النامية بسبب ضعفها وانخفاض مساهمتها.

– أسلوب الإدارة وضع لضمان تحقيق سيطرة الدول الرأسمالية المتقدمة وضعف دور الدول النامية فيها.

– إن عمل الصندوق تم بشكل يتحقق من خلاله معالجة مشكلات الدول المتقدمة أساسا ارتباطا بما سبق دون توفير اهتمام مماثل لمشكلات الدول النامية التي تعاني من عجز مزمن في موازين المدفوعات.

– أما بخصوص النقد والسيولة فلا توجد كمية نقد دولي توفر السيولة والتمويل الدولي مفروض قبولها والتعامل بها قانونا كالنقد المحلي في الدول والذي تفرض القوانين قبول التعامل به.

– ارتباط نظام التمويل والنقد الدولي الذي يمارسه الصندوق بالدولار بعد التخلي عن قاعدة الذهب، وهو ما أدى إلى ظهور مشكلات عديدة ارتبطت أساسا بما تعرض له الدولار من أزمات واسعة النطاق ودائمة التكرار.

– إن التخلي عن نظام سعر الصرف الثابت في نظام النقد والتمويل الدولي الذي يديره ويشرف عليه الصندوق أدى إلى اضطراب واختلال المبادلات التجارية وأثر سلبا على الدول النامية.

ثانيا: آليات معالجة الآثار السلبية للصندوق

ومنها ما يلي:

– ضرورة إجراء إصلاحات جوهرية في ميثاق صندوق النقد الدولي.

– الإقرار بحق البلد المقترض في تطبيق النموذج الاقتصادي الذي يراه مناسبا وملائما لبيئته الاقتصادية ويساهم في تطوير اقتصاده القومي.

– تنسيق جهود الصندوق والبنك الدولي وباقي مؤسسات التمويل الدولية الأخرى من أجل وضع حلول واقعية لإخراج البلدان النامية المدينة من أزمة المديونية الخارجية.

– إعفاء البلدان المدينة من الالتزامات الإضافية التي تترتب على إعادة جدولة المديونية.

– شطب الديون الخارجية القائمة على المشروعات التي تعرضت للدمار والتخريب لأسباب وعوامل عسكرية وطبيعية.

– إلغاء مبدأ إلزام الدول المدينة بتنفيذ شروط صندوق النقد الدولي في حالة الاستدانة أو إعادة الجدولة[1].

[1] أسامة محمد إبراهيم، صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل، مرجع سابق، ص 26

خلاصة الفصل الأول :

نتيجة للاضطرابات الشديدة التي مست الاقتصاد العالمي بعد الحربين العالميتين I و II انحصرت معظم اقتصاديات دول العالم ما أدى إلى سعي هذه الدول خاصة الكبرى منها إلى محاولة تنظم التجارة الدولية ووضع الأسس الكفيلة بإصلاح النظام النقدي الدولي و استقراره و قد أفرز هذا التعاون إنشاء مؤسسات مالية من أهمها صندوق النقد الدولي.

أنشأ صندوق النقد الدولي بموجب اتفاقية بريتون وودز بولاية" نيوهامبشير" بالولايات المتحدة الأمريكية من أجل تحسين الأوضاع السائدة عالميا من خلال:التوسع المتوازن في التجارة العالمية،تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، التخفيض التنافسي لقيم العملات وإجراء تصحيح منظم لاختلالات موازين المدفوعات. وكانت هذه الأهداف التي أسس لغاية تحقيقها. بلغت عضوية الدول به 188 دولة وتتم إدارته من خلال أجهزة هي: مجلس المحافظين، مجلس المديرين التنفيذيين، المدير العام، الخبراء المختصين والموظفين الإداريين.

الفصل الثاني: أثر برامج صندوق النقد الدولي على التوازنات الاقتصادية للدول

تمهيد:

تدعو اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي إلى قيامه بالإشراف على النظام النقدي الدولي، بما في ذلك ممارسة الرقابة الدقيقة أي الإشراف على سياسات أسعار الصرف في بلدانه الأعضاء وطبقا للاتفاقية،إضافة إلى تعهده لكل بلد عضو بالتعاون مع الصندوق في جهوده الرامية إلى ضمان وجودة ترتيبات صرف منظمة وتشجيع وجود نظام مستقر بحيث توافق البلدان الأعضاء على توجيه سياساته نحو أهداف النمو الاقتصادي المنظم والمتوازن.

يستدل بالتوازن أو الاختلال من خلال التوازن الاقتصادي ويعبر عنه بوجود فائض أو عجز وذلك بالرجوع إلى المعاملات الجارية والتحويلات الرأسمالية المستقلة، حيث أن حركة التمويل الدولي تصب مباشرة في ميزان مدفوعات الدول المصدرة و المستقبلة له، وهو ما يعني أن ميزان المدفوعات يتضمن كافة أشكال التمويل الدولي وحركتها وتغيراتها.

وسيتم في هذا الفصل التطرق إلى التوازن الاقتصادي وبرامج صندوق النقد الدولي من خلال مبحثين. المبحث الأول سنتطرق فيه إلى التوازن الاقتصادي من خلال تقديم مفهومه، أما المبحث الثاني سنتناول أثر سياسات وبرامج صندوق النقد الدولي على التوازنات النقدية للدول.

المبحث الأول: ماهية التوازن الاقتصادي

يعتبر التوازن الاقتصادي الدلالة على الحالة أو الوضعية الاقتصادية لبلد معين وفي الأغلب هي متعادلة إلا أن هناك أسباب تؤدي لعكس ذلك.

المطلب الأول: مفهوم التوازن الاقتصادي

لقد تطور مفهوم التوازن بشكل ملحوظ بين الفكر التقليدي والفكر الحديث وخلال مراحل التطوّر هذه كان يغيّر التوازن من طبيعته شيئا فشيئا ليحل التوازن النوعي بدل التوازن الكمي وقبل استعراض آراء الاقتصاديين قديمها وحديثها في موضوع التوازن . جدير بنا أن نتطرق إلى مفهوم التوازن واستعراض مختلف التعاريف التي حظي بها من طرف هؤلاء الاقتصاديين.

يعتبر مصطلح التوازن من المصطلحات والمفاهيم القديمة في الاقتصاد، وقد اهتمت النظريات الاقتصادية في الغالبية الأكبر من تحليلاتها بتحليل التوازن ومفاهيمه وكيفية تحقيقه. و يقصد بالتوازن

عموما تعادل القوى المتضادة التي تؤثر في مستوى الظاهرة موضوع الدراسة.

ويزخر الأدب الاقتصادي بنماذج التوازن بشقيه العام والجزئي والتوازن الداخلي والتوازن الاقتصادي الخارجي ومن ثمة التوازن الاقتصادي العام. ولا يختلف الاقتصاديون فيما بينهم في تحديد المفهوم الاقتصادي للتوازن فيما قد نجدهم يتناولون بطرق مختلفة نوع التوازن المطلوب، ومن ثمة وسائل تحقيقه . إلاّ أنّ المتفق عليه أنّ التوازن بصفة عامة يعرف بأنّه الوضع الذي يتسم بالاستقرار ما لم تتغير العوامل المحددة له . وقد حظي موضوع التوازن بعدة تعاريف نذكر منها:

–التوازن هو الحالة الاقتصادية والمالية التي تتعادل فيها قوى كلية أو جزئية أوكلاهما، إذا ما توفرت شروط وظروف محدّدة بحيث أنّ عدم استقرار إحداهما أو نقصه أو زيادته مع ثبات غيره ممكن أن يؤدي من خلال العلاقات والتأثيرات المترابطة عبر الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد القومي إلى اختلال يطول أو يقصر أجله إلى أن تحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الاتجاه المخل ليعود التوازن الاقتصادي إلى سيرته الأولى.

–كذلك هناك من يعرف التوازن بأنّه الوضع الذي إذا تعذر الوصول إليه مع عدم وجود أيّ حاجز بالابتعاد سيظل كما هو ما لم يحدث أيّ مؤثرات خارجية تؤدي إلى ذلك ومن ثمة يمكن القول أنّ التوازن هو وضع ثبات نسبي[1] .

المطلب الثاني:أسباب اختلال التوازن الاقتصادي

من السهل علينا في ضوء دراستنا المتقدمة للنظريات البحتة في التجارة الخارجية، ودراستنا المتقدمة للعلاقات النقدية الدولية أن نستنتج العوامل المختلفة المؤدية إلى اختلال ميزان المدفوعات من الوجهة الاقتصادية(التوازن الاقتصادي الخارجي) بصفة عامة حيث يمكن القول بوجود علاقة دالية بين حجم التجارة الخارجية و العوامل الثلاث التالية : تغير مستوى الأسعار، تغير سعر الصرف الأجنبي و تغير مستوى الدخل .وفيما يلي شرحا مختصرا لهذه العوامل الثلاثة:

[1]درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2005-2006، ص 101.

أولا:تغير مستوى الأسعار

يترتب على حالات التضخم أو الانكماش التي تصيب إحدى الدول تغيرات مناظرة في مستويات الأسعار المحلية و العالمية، ففي حالة التضخم فان الزيادة المقترنة بمستويات الأسعار المحلية من شانها التأثير على حجم الصادرات و الواردات(و ذلك برفض بقاء العوامل الأخرى على حالها) فالنتيجة الطبيعية لهذا التغيير هي انخفاض الطلب الخارجي على الصادرات و زيادة الطلب الداخلي على الواردات الأمر الذي يؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات(التوازن الاقتصادي الخارجي) أما إذا أصيبت الدولة محل الدراسة بحالة من الانكماش فان انخفاض مستوى الأسعار المحلية من شانه أن يؤدي إلى انخفاض الطلب على الصادرات و زيادة الطلب على الواردات و بطريقة مماثلة يمكن الوصول إلى أن حالة التضخم والانكماش و ما يصاحبها من تغيرات مناظرة في مستويات الأسعار العالمية من شانها أن تؤدي إلى إحداث تغيرات مماثلة في حجم الصادرات و الواردات للدولة قيد البحث، و هو ما يؤدي إلى حدوث اختلال في موازين المدفوعات.

بناء على ذلك يمكن القول بأن كمية صادرات وواردات دولة معنية تتوقف على مستوى الأسعار بالداخل مقارنا بمثيله في الخارج.

ثانيا:تغير سعر الصرف الأجنبي

إن سعر الصرف الأجنبي يتولى الربط بين مستويات الأسعار المحلية في بلاد العالم المختلفة، فإذا كان سعر السعر الأجنبي أعلى من المستوى الذي يتفق مع الأسعار السائدة في الداخل أدى هذا إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات . وعلى العكس من ذلك إذا تم تحديد القيمة الخارجية لوحدة العملة المحلية عند مستوى أقل توافقا مع مستويات الأسعار السائدة في الداخل في علاقتها بالأسعار في الخارج أدى هذا إلى ظهور فائض في ميزان المدفوعات. ويطلق على الحالة الأولى تقييم سعر الصرف بأعلى قيمته و على الحالة الثانية تقييم سعر الصرف بأقل من قيمته و يؤدي تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته(الحالة الأولى) إلى جعل السلع المستوردة أرخص في نظر المستهلك المحلي، و السلع المحلية المصدرة إلى الخارج أعلى في نظر المستهلك الأجنبي . و النتيجة المنطقية لهذا الوضع هي زيادة الواردات و انخفاض الصادرات، و بالتالي حدوث اختلال سالب في ميزان المدفوعات. أما تقييم سعر الصرف بأقل من قيمته من

شانه أن يجعل السلع المستوردة أغنى في نظر المستهلك المحلي، و السلع المصدرة أرخص في نظر المستهلك الأجنبي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث اختلال موجب في ميزان المدفوعات.

ومن أبرز الأمثلة على الحالة الأولى حالة الجنية الإسترليني عندما تحددت قيمته في عام 1925 بعد عودة انجلترا إلى نظام الذهب عند حد التعامل الذهبي الذي كان سائدا قبل الحرب العالمية الأولى و تبين بعد ذلك أن هذه القيمة التي تقررت للإسترليني كانت أعلى مما يتفق و مستوى الأسعار الداخلية السائدة في انجلترا في تلك الفترة، و قد أكد الخبراء المغالاة في تحديد قيمة الجنية الإسترليني في سنة 1925 و هو الأمر الذي أدى إلى مواجهة صناعات التصدير الانجليزية صعوبات عدة حيث جعل سعر الصرف الجديد السلع المستوردة من الخارج تبدو أرخص في نظر المستهلك الإنجليزي . في حين أن السلع الانجليزية المصدرة إلى الخارج تبدو أغلى في نظر المستهلك الأجنبي وكانت النتيجة لهذا الوضع زيادة الواردات الانجليزية وانخفاض الصادرات الانجليزية مما اضطر انجلترا في نهاية الأمر إلى الخروج عن نظام الذهب عام1931.[1]

ومن أوضح الأمثلة على الحالة الثانية و هي حالة تقييم سعر الصرف بأقل من قيمته هي حالة عملة الدوتشمارك الألماني في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .فقد اتضح فيما بعد أنه قد تم تحديد سعر الصرف الألماني عند قيمة تبين فيما بعد أنها كانت أقل مما يتفق مع إمكانيات الإنتاج الألماني 1947 . و قد أدى هذا الوضع إلى أن بدا إنتاج الصناعة الألمانية أرخص في نظر العالم الخارجي و إنتاج العالم الخارجي أغلى في نظر المستهلك الألماني. و ترتب على ذلك حدوث زيادة في الصادرات الألمانية و انخفاض في الواردات الألمانية من العالم الخارجي، و حقق ميزان المدفوعات الألماني نتيجة لذلك فائضا ظل يتراكم حتى عهد قريب . واضطرت ألمانيا الغربية في نهاية الأمر إلى رفع قيمة عملتها الخارجية في مارس 1961 ، ثم إلى تعويم المارك الألماني عام 1971 .

ثالثا: تغير مستوى الدخل

تؤدي زيادة مستويات الدخل في الدولة قيد البحث إلى زيادة إنفاقها على الواردات، كما أن انخفاض مستويات مداخيلها يؤدي إلى انخفاض إنفاقها على الواردات، و بالمثل فان زيادة مستويات المداخيل في الدول الأجنبية تؤدي عادة إلى زيادة إنفاقها على السلع و الخدمات المحلية،أي إلى زيادة صادرات الدولة

[1] سامي عفيفي حاتم،دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية، 2000،ص.213

محل الدراسة إلى العالم الخارجي، كما أن نقص مستويات المداخيل في الدول الأجنبية يقترن عادة بانخفاض طلبها على السلع و الخدمات المحلية، أي بانخفاض صادرات الدولة قيد البحث إلى الخارج.

وبالإضافة إلى العوامل الثلاث السابقة توجد عوامل أخرى تؤثر في حجم التجارة الخارجية، و تسبب بالتالي اختلالا في التوازن الاقتصادي الخارجي . و من بين هذه العوامل تغير عـدد المستهلكين الأجانب و تغير أذواقهم و تغير المستوى التكنولوجي إلا أنه من الملاحظ أن التغير في هذه العوامل لا يتم عادة إلا في فترات زمنية متباعدة، الأمر الذي يجعل من الممكن اعتبارها ثابتة عند دراسة العوامل المؤثرة في التوازن الاقتصادي الخارجي. و فيما يخص الدول النامية فإنه يمكن إضافة عامل أخر يسبب اختلالا في موازين مدفوعاتها . فالتنمية الاقتصادية تقتضي زيادة واردات هذه الدول من السلع الإنتاجية و مستلزمات الإنتاج وغيرها من السلع التي يمكن أن نطلق عليها" سلع التنمية" . حيث تستمر هذه الزيادة في واردات سلع التنمية لفترة زمنية طويلة نسبيا، و يتم تمويلها عن طريق قروض طويلة الأجل متعاقد عليها مقدما . كذلك فانه في الكثير من الأحيان تضطر الدولة إلى تمويل وارداتها تلك من خلال بنود الموازنة المعروفة بميزان المدفوعات. و يترتب على هذه الزيادة المضطربة حدوث اختلال هيكلي، مزمن في موازين مدفوعات الدول النامية.

في ضوء التحليل المقدم يمكن القول أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية تودي إلى إحداث اختلال في التوازن الاقتصادي الخارجي للدولة و هي:تغير مستويات السلع و الخدمات، تغير أسعار الصرف الأجنبية، ثم تغير مستويات المداخيل . من هنا أيضا يمكن أن نصل إلى أن استعادة التوازن الاقتصادي الخارجي يتطلب إحداث تغيير في هذه العوامل الثلاثة مجتمعة بحيث تحدث التغير المطلوب في ميزان المدفوعات[1] .

المطلب الثالث:طرق استعادة التوازن الاقتصادي الخارجي

كما أشرنا من قبل فإن بعض المنظرين يطلق على الفائض توازنا اقتصاديا خارجيا موجبا، وعلى العجز توازنا اقتصاديا خارجيا سالبا.

أما عن البحث في طريق كيفية استعادة التوازن الاقتصادي الخارجي بتعبير متكافئ، فانه يجب علينا بيان كيف يؤدي وجود عجز أو فائض في ميزان المدفوعات إلى حدوث تغير في مستويات الأسعار أو سعر الصرف الأجنبي و مستوى الدخل ثم كيف يساعد هذا التغير في العوامل الثلاثة – كلها أو بعضها –

[1] سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق،ص215.

علـى إزالة الاختلال و العودة من جديد إلى حالة التوازن الاقتصادي الخارجي. إن كيفية استعادة التوازن الاقتصادي الخارجي هي أن حدوث عجز أو فائض في ميزان المدفوعات من شأنه أن يحدث أثرا في مستوى الأسعار و سعر الصرف الأجنبي و مستوى الدخل . إلا أنه من غير المستطاع الأخذ بعين الاعتبار كل هذه التغيرات في آن واحد . لهذا يتعين علينا تركيز النظر على عامل واحد من افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها، بتركيز النظر على تغير مستوى الأسعار.

أولا:تغيير مستوى الأسعار

ينصرف التفسير التقليدي الذي سيطر على الفكر الاقتصادي منذ منتصف القرن الثامن عشر حتى عام 1914 تقريبا إلى أن التوازن الاقتصادي الخارجي في ميزان المدفوعات إنما يتحقق في ظل قاعدة الذهب الدولية– و ما تقرره من ثبات أسعار صرف العملات الدول المشتركة–عن طريق ما تزاوله انتقالات الذهب الدولية من تأثير على مستويات الأسعار.

و يعتبر الاقتصادي المشهور دافيد هيوم D.Hume (1776/1711) أول من لفت الانتباه إلى هذه العلاقة بين مستويات أسعار السلع و الخدمات و عودة التوازن الاقتصادي الخارجي في نظريته المعروفة بنظرية التوازن التلقائي . و قد قال بها ردا على الآراء التجارية السائدة في عصره حيث كان التجاريين Mercantilists ينادون بوجوب أن تعمل الدولة على زيادة رصيدها من المعدن النفيس و ذلك بإخضاع التجارة الخارجية لقيود تكفل تحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي الموجب و لقد تصدى هيوم لهذه السياسة حيث بين عدم جدواها مؤكدا على أن زيادة المعدن النفيس لا تعني سوى زيادة كمية النقود و بالتالي ارتفاع مستوى أسعار السلع و الخدمات المحلية بالنسبة لأسعار السلع و الخدمات العالمية، الأمر الذي ينتج عنه ارتفاع قيمة الواردات و انخفاض قيمة الصادرات و من ثم حدوث عجز في ميزان المدفوعات . بعبارة أخرى فان الاختلال في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تغيرات في مستويات أسعار السلع و الخدمات في الداخل والخارج بحيث تعود كل بلد تلقائيا إلى توازنه الخارجي . و لقد اقتنع مفكري الجيل الأول للنظرية التقليدية وهم آدم سميث، ديفيد ريكاردو و جون ستيوارث ميل بنظرية هيوم في التوازن الاقتصادي التلقائي وأصبحت هي النظرية التقليدية المعتمدة في بيان القوى الاقتصادية التي تحقق التوازن الاقتصادي الخارجي كلما طرأ عليه اختلال . هذا ما اعتبر دافعا وراء تسليم أنصار المدرسة التقليدية بان مشكلة التوازن الخارجي لميزان

المدفوعات تحل من تلقاء نفسها حالة حدوثها بدفع القوى الاقتصادية التي يشتمل عليها النظام الاقتصادي الحر[1].

و تفصيلا لما تقدم يمكن القول بأن حدوث إختلال في ميزان المدفوعات بين دولتين يترتب عليه مجموعة من التغيرات الاقتصادية في كل من بلد العجز و بلد الفائض . وإذا تناولنا هذا العجز فإننا نجد أثره يترتب على حدوث العجز في ميزان المدفوعات متسببا في خروج الذهب من بلد العجز– عند نقطة خروج الذهب–إلى بلد الفائض لسد العجز في ميزان مدفوعاتها. ذلك أن السلطات النقدية في بلد العجز تحول دون ارتفاع سعر الصرف(قيمة الدولار الأمريكي) عن نقطة خروج الذهب و ذلك من بيع الذهب للمستوردين بسعر صرف ثابت حيث يقومون بعد ذلك بتصديره إلى الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على الدولارات اللازمة.

أما الأثر الثاني الذي يحدث في بلد العجز هو نقصان الأرصدة الذهبية، و بالتالي انخفاض عرض النقود. فمن المعروف أن كمية النقود المتداولة تتوقف على مقدار الأرصدة الذهبية المملوكة لدى الدولة وفقا للقواعد المعمول بها في ظل قاعدة الذهب الدولية. وعليه فان نقصان أرصدة الذهب يتبعه نقصان كمية النقود المستخدمة في التداول. و يتمثل الأثر الثالث الذي يلحق بلد العجز في انخفاض المستوى العام للأسعار مقارنة بكمية النقود التي تقر بوجود علاقة طردية بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار. أما عن الأثر الرابع فيأخذ شكل انخفاض أسعار صادرات بلد العجز نتيجة لانخفاض المستوى العام لأسعار السلع و الخدمات بالداخل مقارنا بمستواه بالخارج و يؤدي ذلك لزيادة الطلب على الصادرات وانخفاض الطلب على الواردات.

أما الأثر الخامس فيتلخص في عودة التوازن الاقتصادي إلى ميزان المدفوعات بفعل زيادة الصادرات وانخفاض الواردات و تستمر حركة زيادة الصادرات و انخفاض الواردات إلى أن يتلاشى العجز في ميزان المدفوعات. بل إلى أن يتحقق فائض به. و يساعد تحقيق هذا الفائض إلى أن تدخل إلى البلد كمية الذهب السابق خروجها مما يؤدي إلى زيادة كمية النقود، و بالتالي المستوى العام للأسعار إلى أن يتعادل مع المستوى السائد في الخارج. إن عودة التوازن الاقتصادي إلى ميزان المدفوعات إنما يتم بطريقة تلقائية دون

[1] سهير محمد السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة، 1985، ص. 277.

ما تدخل من جانب السلطات الاقتصادية في أي من الدولتين طرفي التبادل . و للمرونة النهائية لكل من الطلب على الصادرات و عرضها و الطلب على الواردات و عرضها دور في تحقيق ذلك .

إن التحليل التقليدي يقرر أن التوازن في ميزان المدفوعات يتضمن في طياته حدوث توازن في توزيع الأرصدة الذهبية على مختلف دول العالم، كما يتضمن أيضا تعادل مستوى الأسعار في جميع دول العالم. و نحاول فيما يلي إجمال التغيرات التي تحدث في كل من بلد العجز و بلد الفائض في حالة وجود اختلال في ميزان المدفوعات بين الدولتين[1] .

شكل رقم: (2) التغيرات التي تحدث في كل من بلد العجز و بلد الفائض في حالة وجود اختلال في ميزان المدفوعات

المصدر:سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي،(الدار المصرية اللبنانية،2000)،ص.220.

[1] سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق،ص.219.

ثانيا:تغيير سعر الصرف

تناولنا فيما سبق كيفية تحديد سعر الصرف في ظل أنظمة الصرف المختلفة و كذلك الإجراءات التي تتبعها الدولة في حالة حدوث عجز أو فائض في ميزان المدفوعات مستخدمة في ذلك الإجراءات التعويضية أو أموال الموازنة كعلاج مؤقت للخلل في ميزان المدفوعات. وهنا يتم دراسة أثر سعر الصرف كأحد الوسائل التي تنتهجها السلطات المهيمنة على دفة الأمور الاقتصادية كوسيلة لعلاج الخلل المزمن في ميزان المدفوعات. و يطلق على ذلك كيفية معالجة الخلل في ميزان المدفوعات في الأجل الطويل. و في هذا المقام يفرق الفرد بين نوعين من التغيير في سعر الصرف الأجنبي:

*تخفيض قيمة العملة "Depreciation "أي إرتفاع سعر الصرف الأجنبي و يحدث ذلك حينما تزداد المدفوعات المستقلة عن المتحصلات المستقلة لميزان المدفوعات، وهي الحالة التي يزداد فيها الطلب على الصرف الأجنبي، من هنا فان تخفيض قيمة العملة يعتبر من الإجراءات المصاحبة لحدوث العجز في ميزان المدفوعات. و يأخذ تخفيض قيمة العملة بدوره أحد المعنيين: الحصول على وحدة واحدة من الصرف الوطني، أو دفع وحدات أكثر من النقد المحلي لنفس الوحدة .

*رفع قيمة العملة "Appreciation" أي انخفاض سعر الصرف الأجنبي و يأتي ذلك في حالة زيادة المتحصلات المستقلة عن المدفوعات المستقلة لميزان المدفوعات ، أي حينما يزداد عرض الصرف الأجنبي عن الطلب على الصرف الأجنبي. من هنا يعتبر رفع قيمة العملة من الإجراءات الهادفة إلى تخفيض قيمة الفائض في ميزان المدفوعات. و يأخذ قيمة العملة بدوره أحد المعنيين: الحصول على وحدات أعلى من الصرف الأجنبي في مقابل الحصول على وحدة واحدة من النقد الوطني، أو دفع وحدات أقل من النقد الوطني للحصول على وحدة واحدة من الصرف الأجنبي.

و كقاعدة عامة يمكن القول أن تخفيض العجز و زيادة أو خلق فائض في ميزان المدفوعات يعتبر تحسنا في ميزان المدفوعات. في حين يعتبر زيادة العجز أو انخفاض أو تلاشي الفائض تدهورا في ميزان المدفوعات .و يستهدف تخفيض بل والقضاء(ارتفاع سعر الصرف) تحسين حالة ميزان المدفوعات من خلال تخفيض بل و القضاء على العجز في ميزان المدفوعات، هذا يعبر عنه بأن ميزان المدفوعات قد تجاوب تجاوبا طبيعيا– مع إجراء تخفيض قيمة العملة–إذا حدث انخفاض أو تلاشي العجز فيه، أي إذا ترتب على هذا الإجراء زيادة عرض الصرف الأجنبي(المتحصلات المستقلة) و انخفاض الطلب على

الصرف الأجنبي(المدفوعات المستقلة) أما رفع قيمة العملة(انخفاض سعر الصرف) فانه يستهدف إحداث تدهور في ميزان المدفوعات من خلال إنقاص أو القضاء على الفائض المتواجد في ميزان المدفوعـــــات. و يقال في هذه الحالة أن ميزان المدفوعات قد تجاوب تجاوبا طبيعيا مع إجراء رفع قيمة العملة إذا ترتب عليه حدوث تخفيض أو القضاء على حجم الفائض في هذا الميزان. أي إذا ترتب عليه زيادة الطلب على الصرف الأجنبي (زيادة المدفوعات المستقلة) و انخفاض عرض الصرف الأجنبي(انخفاض المتحصلات المستقلة) و يحدث التجاوب الطبيعي في حالة كل من رفع أو خفض قيمة العملة إذا اخذ كل من منحنى الطلب على الصرف الأجنبي و منحنى عرضه الشكل الطبيعي و يتحقق ذلك عندما يميل جدول الطلب إلى التغيير في اتجاه عكسي مع سعر الصرف و جدول العرض إلى التغيير في اتجاه طردي مع سعر الصرف .غير أنه تجدر الإشارة إلى أن منحنيات الطلب على الصرف الأجنبي و عرضه تنصبان على كل من الطلب الكلي والعرض الكلي في سوق الصرف الأجنبي، و لقد سبقت الإشارة إلى أن هذين المتغيرين يضمان الكثير من المعاملات الاقتصادية التي لكل منها على حدة طلب و عرض مستقل . لذلك فان التحليل الدقيق لمعرفة تجاوب ميزان المدفوعات للتغيرات التي تحدث في سعر الصرف يتطلب بدوره تحليلا دقيقا لسوق الصرف الأجنبي لكل من هذه المعاملات الاقتصادية على حدة. غير أنه يمكن الاعتماد على التقسيم السابق لميزان المدفوعـــات إلى كـل من" الحساب الجـاري" حساب التحويلات من جانب واحـــد و حساب رؤوس الأموال والاكتفاء بدراسة سوق الصرف الأجنبي لهذه التقسيمات الثلاث من المعاملات الاقتصادية. معنى ذلك أن كل من منحنى الطلب الكلي على الصرف الأجنبي و منحنى العرض الكلي منه يتم تقسيمه إلى ثلاث منحنيات مستقلة يعبر الأول عن سوق الصرف الأجنبي للمعاملات الاقتصادية الجارية و الثاني عن سوق الصرف الأجنبي للمعاملات الاقتصادية من جانب واحد،و الثالث عن سوق الصرف الأجنبي لحركات رؤوس الأموال[1] .

و بالرغم من أهمية هذا التقسيم، إلا أننا سوف نقتصر في تحليلنا لأثر تغييرات سعر الصرف على بنود ميزان المدفوعات على سوق الصرف الأجنبي للمعاملات الاقتصادية الجارية .بعبارة أخرى فان هذا التحليل سوف ينصب فقط على معرفة أثر تخفيض أو رفع قيمة العملة على حركة الصادرات و الواردات. ويمكن القول بداية أن مقدار استجابة الميزان التجاري للتغيرات الحادثة في سعر الصرف تتوقف على متغيرين

[1] محمد السيد حسن، مرجع سابق، ص.276.

رئيسيين هما: قيمة الصادرات أو قيمة الواردات .غير أن قيمة التغير في أي من هذين المتغيرين يتوقف بدوره على محصلة التغبير الحادث في عنصرين آخرين هما:

– سعر كل من سلع التصدير و سلع الاستيراد.

– كمية كل من الصادرات و الواردات.

الحالة الأولى: إذا كانت قيم كل من الصادرات و الواردات مقومة بالعملة الوطنية .ففي هذه الحالة فان التغير في سعر الصرف يبرز تأثيره على كل من مستويات الدخل القومي و التشغيل من خلال التأثير على بنود الميزان التجاري .فإذا كان الدافع من وراء تخفيض قيمة العملة على سبيل المثال هو محاولة رفع مستويات التشغيل و الدفع فان رصيد الميزان التجاري لابد و أن يقاس بالعملة الوطنية لأن رصيد هذا الميزان هو الذي يدخل في حسابات الدخل القومي.

الحالة الثانية: إذا كانت قيم كل من الصادرات و الواردات مقومة على أساس العملة الأجنبية، ففي هذه الحالة يكون الهدف من التحليل هو معرفة تأثير تخفيض العملة على مركز الدولة من الاحتياطات الأجنبية من الذهب والعملات الأجنبية، بعبارة أخرى يكون الهدف هو معرفة أثر انخفاض قيمة العملة على العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات من خلال تأثيراتها على حركة الصادرات والواردات وهذه العلاقة التأثيرية التي تمارسها تغيرات سعر الصرف على عناصر الميزان التجاري تتوقف على مرونات الطلب والعرض للصادرات في كل دولة، أي تتوقف على: _مرونة الطلب الخارجي على الصادرات. _مرونة العرض المحلي للصادرات. _مرونة الطلب المحلي للواردات. _مرونة العرض الأجنبي للواردات[1] .

ثالثا :تغيير مستوى الدخل

حتى يتسنى تفسير وتعقب أثر تغيرات الدخل القومي على إعادة التوازن الاقتصادي الخارجي يجب أن يحل نموذج التشغيل الناقص محل نموذج التشغيل الكامل ويعرف هذا النوع من التحليل بفكرة مضاعف التجارة الخارجية، وطبقا للنظرية الكينزية فإن التغير في مستويات الدخل والإنتاج والتوظيف يلعب نفس الدور الذي يلعبه تغير مستويات الأسعار في النظرية التقليدية(كما أشرنا إليه سابقا) وبذلك فالتغيرات التي تطرأ على حجم الصادرات والواردات من شأنها التأثير على حجم الإنفاق القومي وبالتالي توليد تغيرات في

[1] سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق،ص.224

حجم الدخل القومي، وذلك من خلال العلاقة التالية: **مضاعف التجارة الخارجية=الزيادة الكلية في الدخل/الزيادة الأولية في الصادرات**[1]

المبحث الثاني :تأثيرات سياسات وبرامج صندوق النقد الدولي على التوازنات النقدية على الدول النامية

المطلب الأول :برامج وسياسات الصندوق النقد الدولي

أولا :رقابة السياسة النقدية

لقد تركز النقاش حول سياسات سعر الصرف في البلدان النامية مؤخرا حول موضوع العلاقة بين أنظمة سعر الصرف والأزمات المالية، حيث أغلب الأزمات المالية الأخيرة في بلدان الأسواق النامية حدثت في بلاد تتبنى أنظمة أسعار ثابتة، من ثم فإن البلدان النامية تنصح حاليا بالاختيار بين حدين متطرفين، إما التعويم الحر للعملة أو ربط أسعار الصرف بالكامل بإحدى العملات الرئيسية، غالبا الدولار الأمريكي عن طريق الآليات مثل مجالس النقد أو مجرد تبني الدولار كعملة وطنية.

لقد دلت تجربة السنوات الأخيرة للبلدان الصناعية والبلدان النامية والتي تمر بمرحلة انتقال، أن هناك أنظمة مختلفة لسعر الصرف يمكن أن تدار بنجاح في ظل النظام العالمي السائد، تتراوح هذه من نظام مجلس النقد إلى نظام سعر الصرف كامل المرونة، كما تتضمن أنظمة في الوسط كنظام سعر الصرف المتحرك والتعويم الحر ... ومن ناحية عملية فإن البلدان تختار عادة أنظمة وسطية وهذه حقيقة يمكن إرجاعها ليس إلى عيوب النظم الحديثة فحسب ولكن إلى المطالب الإضافية التي توجهها السلطات،ويبدو أن هناك اتفاقا يتزايد قبوله إلى أن إدارة أحسن لأسعار الصرف في البلدان النامية تتطلب تحديد أسعار الصرف الحقيقية مع محاولة التنظيم والرقابة على التدفقات الرأسمالية غير المستقرة يبدو بديلا أكثر قابلية للاستمرار بالنسبة للبلدان النامية من الاختيار بين الآخرين، التعويم الحر أو التنازل الكامل عن السلطة النقدية للبنك المركزي الأجنبي.

ليس هناك مبررات واضحة تدعو إلى تقييد حرية البلدان النامية في اختيار نظام سعر الصرف الذي يناسبها ولا يجب أن تستعمل شرطية الصندوق لفرض نظام سعر صرف بعينه على أي من البلدان كأحد الشروط للحصول على السيولة الدولية ،ولكن يتعين أيضا ملاحظة ما يلي:

[1] سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق،ص.226

1 :يجب أن يكون واضحا للبلد المعني أن هناك ضرورة لوجود توافق وانسجام بين نظام سعر الصرف الذي يتم اختياره وبين السياسات النقدية والمالية التي تتبع، والتي تتغير طبقا للنظام الذي يختار،وقد تتطلب إجراءات تكميلية أخرى وعليه فاستمرارية أنظمة أسعار الصرف الثابتة تتطلب وجود كميات أكبر من الاحتياطات النقدية الدولية، كما أن الأنظمة الوسطية تستدعي تدخلا أكبر في مجال إدارة حساب رأس المال

2 :يجب أن تأخذ القواعد الاحترازية المحلية بعين الاعتبار المخاطر الاقتصادية الكمية المحدودة والتي تواجهها مؤسسات الوساطة المالية ، في ظل أنظمة أسعار الصرف المختلفة.

3 :يلاحظ كثير من المراقبين أنه لن يكون بالإمكان تحقيق استقرار نظامي أكبر في الاقتصاد العالمي بدون القيام بنوع من الإصلاح لنظام سعر الصرف الخاص بالبلدان الصناعية الثلاث الكبرى وأن الأسواق النامية ستظل عرضة لأزمات العملات، فقد استمرت العملات الرئيسية عرضة للتقلبات الشديدة بالإضافة إلى معارضة الو.م.أ في التنسيق بين أسعار الصرف(بما في ذلك ما بين العملات الرئيسية الثلاث)[1] .

ثانيا : برامج صندوق النقد الدولي

من أهم البرامج التي اعتمدها الصندوق لتصحيح الإختلالات نجد البرامج الثلاثة الأتية :

1 :برامج التثبيت والتكييف الهيكلي وهي برامج تحاول تصحيح الاختلالات الناتجة عن الإفراط في الطلب الكمي المحلي والخارجي على المديين القصير والمتوسط و التركيز على أدوات السياسة النقدية والمالية والتجارية والاستثمارية(أسعار الفائدة، تخفيض قيمة العملة، الضرائب، تقليص دور الدول في الأنشطة الاقتصادية و تشجيع الاستثمار الخاص المحمي والأجنبي .

2: برامج الإنذار المبكر وهي برامج قام بإعدادها الصندوق لاستشعار الأزمات والتنبؤ بوقوعها حيث لجأ إلى نماذج الإنذار المبكر، الذي يعتمد في التنبؤ بوقوع الأزمات على مجموعة من المتغيرات والبيانات التاريخية(المدة 12 إلى 24 شهر)التي أدت إلى حدوث الأزمة، وهذه المتغيرات متمثلة في : نسبة الدين قصير الأجل إلى احتياطات النقد الأجنبي،الارتفاع في السعر الحقيقي بالنسبة للاتجاه السائد و العجز في الحساب الجاري للمعاملات الخارجية.

[1] محمد الفنيش،البلاد النامية والأزمات المالية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، ط1، 2000، ص.35.

3 : برامج اختبار الإجهاد التي تعد من أهم الأدوات المستخدمة في إدارة المخاطر واختبار السلامة المالية، وتقدير نقاط القوة ونقاط الضعف للنظم المالية التي يجريها الصندوق بالتعاون مع البنك العالمي منذ 1999، حيث تحاول قياس مدى حساسية مجموعة من المؤسسات(البنوك مثلا) والنظام المالي بأكمله لصدمة معينة بدراسة وقياس التغير الحاصل في المحفظة الناتج عن التغيرات في عوامل المخاطرة .

المطلب الثاني : نتائج تطبيق برامج صندوق النقد الدولي

أولا :تأثير سياسات الصندوق على البلدان المنخفضة الدخل

تمثلت تأثيرات سياسات الصندوق في البلدان المنخفضة الدخل في ثلاث تأثيرات هي : التمويل الميسر تخفيف أعباء الديون وأداة دعم السياسات.

1 : التمويل الميسر بحيث تعهد الصندوق في السنة المالية 2011 بتقديم قروض تصل إلى1.1 مليار وحدة حقوق سحب خاصة لبلدان الأعضاء منخفضة الدخل في ظل الصندوق الإستئماني للنمو والحد من الفقر (PRGT) وفي 30 أفريل 2011 بلغ مجموع القروض القائمة المقدمة بشروط ميسرة إلى 64 بلدا 9 .4 مليار وحدة سحب خاصة .

2 : تخفيف أعباء الديون بحيث يقدم الصندوق مساعدات لتخفيف أعباء الديون عن البلدان المؤهلة للاستفادة بموجب" المبادرة المعينة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون " و"المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون " وفي يوليو 2010 أصبحت دولة **هايتي** أول بلد يتلقى مساعدات لتخفيف أعباء الديون ممولة من خلال "الصندوق الإستئماني لتخفيف أعباء الديون في مرحمة ما بعد الكوارث " (PCDR) المنشأ حديثا حيث قدمت المساعدات لهايتي البلد العضو في شكل منحة مقدارها 178 وحدة سحب خاصة أي ما مقداره 268 مليون دولار أمريكي.

3 :أداة دعم السياسات وهي أداة تتيح للصندوق إمكانية مساندة البلدان المنخفضة الدخل التي أحرزت تقدما ملموسا نحو الاستقرار الاقتصادي ولم تعد تحتاج إلى مساعدة مالية منه، و إنما تسعى للحصول على مشورة الصندوق ورقابته بمزيد في الدقة وتأييده للسياسات الاقتصادية[1] .

ثانيا :التسهيلات الموجهة للبلدان الأعضاء المنخفضة الدخل في الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر

أصبحت التسهيلات التي يمنحها الصندوق تتيح الاستفادة بتمويل أكبر بكثير، كما تسمح بشروط الدخل المنخفض حتى 2014 على إعفاء استثنائي من كافة مدفوعات الفائدة المستحقة للصندوق من خلال أدواته المستخدمة في الإقراض الميسر .

جدول رقم (3): التسهيلات الموجهة للبلدان الأعضاء المنخفضة الدخل في الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر.

التسهيل الائتماني	الغرض	الشروط	التقسيم والمراقبة
التسهيل الائتماني الممدد سنة 2010	-مساعدة أطول أجلا لمواجهة المشكلات المزمنة المتعلقة بميزان المدفوعات وذات طابع هيكلي ويهدف إلى تحقيق نمو مستمر.	– الدخول في اتفاقيات في إطار التسهيل الائتماني الممدد لمدة 3 أعوام، وتستند البرامج المدعمة بموارد هذا التسهيل إلى تقرير استراتجية الحد من الفقر من إعداد البلد المعني في سياق مشاركته .	-صرف مبالغ نصف سنوية مشروطة بمراعاة معايير الأداء واستكمال المراجعات المطلوبة .
تسهيل الاستعداد الإئتماني سنة 2010	-مساعدة البلدان التي تحتاج موازين مدفوعاتها إلى تمويل قصير الأجل .	– يكون لمدة تتراوح بين 12و 24 شهرا ويحل محل عنصر الموارد المرتفعة في تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية .	-صرف مبالغ نصف سنوية مشروطة بمراعاة معايير الأداء واستكمال المراجعات المطلوبة(حالة السحب).
التسهيل الائتماني السريع سنة 2010	– مساعدة سريعة لتلبية إحتياجات عاجلة في ميزان المدفوعات مصدرها الأساسي صدمة خارجية أو كارثة طبيعية .	– ليس برنامجا قائما على أساس المراجعة أو الشرطية اللاحقة ويحل محل عنصر الموارد السريعة في تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية فضلا على العناصر المدعمة في المساعدات الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية .	– عادة دفعة واحدة .

[1] التقرير السنوي للصندوق،النمو المتكافئ والمتوازن،2011.

ثالثا :سياسات الصندوق الجديدة لضمان استمرارية وتوازن النمو العالمي

وجه صندوق النقد الدولي جهوده نحو تحديد وتعزيز عمليات تنفيذ السياسات التي من شأنها ضمان تحقيق النمو المستمر والمتوازن في الاقتصاد العالمي و واصل تقديم الدعم المالي والغير المالي للبلدان الأعضاء حيث عمد إلى:

1 :توسيع نطاق مجموعة أدواته التمويلية، فأنشأ خط الائتمان الوقائي (PCL) الذي يعتمد على الأهمية المسبقة، على غرار خط الائتمان المرن (FCL)الذي ثبت نجاحه، لكنه يقوم أيضا على الشرطية اللاحقة ويجوز إتاحته لمجموعة أكبر من البلدان الأعضاء، كما أنشأ الصندوق الإستئماني لتخفيف أعباء الديون كما رأينا في المطلب السابق في مرحلة ما بعد الكوارث ليتمكن من تقديم مزيدا من الدعم للبلدان الأعضاء المتضررة من الكوارث.

2 :يعزز عمله في مجال اختصاصه الأساسي وهو الرقابة، مع التركيز على مراجعة صلاحيات المؤسسة الرقابية، فضلا على تنفيذها، وإعطاء الأولوية لتحسين كفاءة أداء النظام النقدي الدولي وتعزيز استقراره فضلا على عمل المجلس التنفيذي وخبراء الصندوق المتعمق بتدفقات رؤوس الأموال والاحتياطات ودور حقوق السحب الخاصة في تعزيز الاستقرار النقدي الدولي.

3 :ينظر في طائفة واسعة من القضايا المعنية بتقوية البنيان المالي العالمي التي يبرزها الدور الحاسم للقطاع.

4 :يركز على القضايا التي تواجه البلدان الأعضاء منخفضة الدخل، فبينما يناقش المجلس التنفيذي القضايا الاقتصادية الكمية وقضايا تعزيز الإيرادات المحلية إلى جانب استحداث إطار تحليلي من أجل" عملية تقدير المخاطر" التي تواجه هذه البلدان نتيجة لمتغيرات الاقتصاد العالمي. ومواصلة الصندوق لتقديم الدعم المالي للبلدان الأعضاء وإضافة المزيد إلى مجموعة أدواتها المتاحة .

5: تحديث أعمال الصندوق الرقابية بحيث يسلط الضوء على المخاطر التي يمكن أن تهدد الاستقرار الداخلي والخارجي ويقدم المشورة بشأن ما يلزم من تعديلات في السياسات، و بهذه الطريقة يساعد الصندوق النظام النقدي الدولي على الوفاء بغرضه الأساسي المتمثل في تيسير تبادل السلع والخدمات ورأس المال

بين البلدان ومن ثم الحفاظ على نمو اقتصادي سليم. و قد حددت ثلاث مجالات ذات أولوية في رقابة صندوق على المدى القريب و المتوسط:

– متابعة تحقيق النمو على نحو يتسق مع الاستقرار الاقتصادي الكمي والمالي وتوفير فرص العمل.

– إصلاح النظام النقدي الدولي واستعادة توازن الطلب الخارجي.

– الاستمرار في هيئة دعمال الصندوق للبلدان الأعضاء المنخفضة الدخل[1] .

ويستخدم الصندوق نوعين من الرقابة خلال عمليتاته الرقابية على الدول الأعضاء:

أ/الرقابة الثنائية : وهي عادة ما تعقد سنويا مع كل بلد من البلدان الأعضاء وفقا للمادة الرابعة في اتفاقية تأسيس الصندوق، ويجري الصندوق تقييما معمقا للتطورات الاقتصادية والمالية ذات الصلة والآفاق المتوقعة والسياسات في كل بلد من البلدان.

ب/الرقابة متعددة الأطراف : يقتضي النظام الأساسي أن يراقب الصندوق النظام لضمان فعالية عمله ولتنفيذ هذه المهمة يقوم الصندوق باستمرار مراجعة الاتجاهات الاقتصادية العالمية، أما أدواته الأساسية لهذه الرقابة فتتمثل في ثلاث مطبوعات نصف سنوية هي:

–آفاق الاقتصاد العالميWEO .

–تقرير الاستقرار المالي العالميGFS .

–الراصد الماليFM .

6: سياسات الإيرادات والنفقات لاحتواء الإنفاق العام بحيث ناقش المجلس التنفيذي للصندوق في شهر فيفري 2010 سياسات الإيرادات والنفقات الرامية إلى ضبط أوضاع المالية العامة في الاقتصاديات المتعلقة بالرعاية الصحية ومعاشات التقاعد والاقتصاديات الصاعدة، واتفق معظم المديرون التنفيذيون على أن إستراتجية ضبط الأوضاع ينبغي أن تهدف إلى تثبيت نسبة الإنفاق المرتبط بالعمر إلى إجمالي الناتج المحلي وتخفيض نسب النفقات غير المرتبطة وزيادة الإيرادات بكفاءة لاسيما في الاقتصاديات المتقدمة.

[1] التقرير السنوي للصندوق النقد الدولي، مرجع سابق،ص 17.

7-الدعم المالي للبلدان الأعضاء: ظل الطلب على موارد الصندوق مرتفعا أثناء السنة المالية 2011 واستمرت التعهدات في التزايد بوتيرة سريعة، و وافق المجلس خلال العام 2011 على عقد 13 اتفاقا بشروط غير ميسرة بلغ مجموعها الكمي 2.142 مليار وحدة حقوق سحب خاصة.

وعقد أكبر اتفاقان غير وقائيان صدرت الموافقة بشأنهما في السنة المالية 2011 مع بلدين أعضاء في منطقة اليورو هما اليونان و ايرلندا، بحيث وافق المجلس التنفيذي في ماي 2010 على عقد اتفاق الاستعداد الائتماني مع اليونان يغطي 3 سنوات بقيمة 30 مليار يورو دعما لبرنامج السلطات المتعددة المعنية بالتصحيح والتحول الاقتصادي،من أهدافه الرئيسية هي دعم القدرة التنافسية ،تعزيز استقرار القطاع المالي، ضمان توافر موارد عامة قابلة لاستمرار حتى يتسنى استعادة النمو وتوفير فرص العمل مجددا.

أما في دولة إيرلندا في 2010 التي كانت تحت وطأة ضغوط اقتصادية ومالية مكثفة نتيجة لتقلبات معدلا ت العجز والدين في القطاع العام وكان المجلس قد وافق في ديسمبر 2010 على عقد اتفاق معها في ظل تسهيل الصندوق الممدد 3 سنوات وبقيمة 22.5 مليار يورو والهدف الرئيسي من البرنامج الاقتصادي والمالي للسلطات والذي يرتكز على الجهود المبذولة مؤخرا في البلاد هو استعادة الثقة والاستقرار المالي من خلال إعادة هيكلة القطاع المصرفي وإعادة رسملته ليصبح أصغر حجما وأكثر مرونة[1] .

[1]التقرير السنوي للصندوق النقد الدولي، مرجع سابق،ص18

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال ما سبق فإن التوازن الاقتصادي هو الحالة الاقتصادية والمالية التي تتعادل فيها قوى كلية أو جزئية أو كلاهما إذا ما توفرت شروط وظروف محددة،ويستدل على التوازن أو الاختلال من خلال ميزان المدفوعات الذي يتم فيه تسجيل كافة المعاملات الاقتصادية بين حكومات ومؤسسات محلية ومواطنين لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال سنة،حيث يكون في وضعه العادي متوازنا

لإصلاح النظام الحالي أدخل الصندوق إطارا جديدا لعملية الإقراض يعتمد على الأهداف الأساسية للبرنامج الذي سيطبقه العضو،بدلا من التركيز على استيفاء الإجراءات وقد كان العضو يحرم من الاستفادة من موارد الصندوق إذا لم يتمكن من الالتزام بالشروط الهيكلية المتفق عليها مـــع الصندوق ، أي أن الصندوق أصبح يركز على مراقبة مدى تنفيذ العضو للسياسات وليس مراقبة معايير الأداء الهيكلية و مثل هذه الإجراءات سوف تشجع الدول على اللجوء إلى الصندوق لمعالجة أزماتها ومشاكلها الهيكلية.

الفصل الثالث: أثر برامج صندوق النقد الدولي على اقتصاديات دول شمال إفـــــــــــــــريقيا

(المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا ومصر)

تمهيد:

تبنت دول شمال إفريقيا برامج لمواجهة الاختلالات التي تعاني منها و دعم التحولات التي تقوم بها، في معظم الأحيان تكون هذه البرامج موصى بها من قبل المنظمات الدولية خاصة صندوق النقد الدولي،ونتيجة للاختلالات العميقة في مؤشرات الاقتصاد الكلي التي شهدتها مؤخرا فقد تضررت موازين مدفوعات دول شمال إفريقيا.

وكان لهذه الدول نصيب من ذلك وكلهم توجهوا إلى صندوق النقد الدولي في العديد من المرات لمواجهة الأزمات التي اعترضتها خاصة منها المديونية.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى أثر برامج الصندوق النقد الدولي على اقتصاديات دول شمال إفريقيا

المبحث الأول: أثر صندوق النقد الدولي على اقتصاد دولتي ليبيا ومصر

المطلب الأول: أثر برامج صندوق النقد الدولي على اقتصاد دولة مصر

أولا: **عضوية مصر بالصندوق و أسباب لجوئها إلى صندوق النقد الدولي**

1- عضوية دولة مصر بصندوق النقد الدولي

إنضمت دولة مصر كعضو في الصندوق في 27 ديسمبر 1945 وكانت حصتها حتى نهاية سنة 1995 مقدرة بـ: 678 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 1004 مليون دولار أمريكي تقريبا. وقد بلغت حصتها حتى نهاية ماي 2011 قيمة 943.70 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 1.5 مليار دولار أمريكي.

نظرا لحالات العجز التي تعرض لها ميزان المدفوعات المصري خلال المدة السابقة، فإن لمصر و وفقا للاتفاقية المنشئة للصندوق الحق في السحب من موارده لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات حسب شروط كل شريحة من شرائح التمويل. واستخدمت مصر هذا الحق عدة مرات منذ الستينات وحتى تسعينات القرن المنصرم .

2- **أسباب لجوء مصر إلى صندوق النقد الدولي :**

اتجهت مصر إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي منذ منتصف الثمانينات وذلك من أجل تحـــــرير السياسة المالية والنقدية والائتمانية والقضاء على تأثر الاقتصاد المصري بارتباطه إلى حد كبير بالرقابة على النقد ووجود سوق سوداء للنقد الأجنبي في مصر وتعدد أسعار صرف الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية و زيادة حجم وأعباء المديونية الخارجية وعجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات.

ثانيا: الدين الخارجي بمصر نهاية جوان 2019

وفقا للبيانات المعلنة في الموقع الرسمي للبنك المركزي ، زاد رصيد الدين الخارجي لمصر خلال الربع الثاني من عام 2019 ليصل إلى 108.7 مليار دولار مقارنة بنحو 46 مليار نهاية 2014 بزيادة بلغت قيمتها 62.64 مليار دولار خلال ست سنوات أي بمتوسط 10 مليار دولار سنويا.

ففي 2019 قفزت المديونية الخارجية لمصر 17.3 % على أساس سنوي بقيمة زيادة بلغت قرابة 16 مليار دولار حيث كانت قد سجلت مستوى 92.6 مليار دولار في نهاية جوان 2018، بينما بلغت الزيادة 12 مليار دولار على أساس نصف سنوي منذ 2018.

تشير بيانات البنك المركزي إلى أن إجمالي القروض الثنائية المعاد جدولتها بلغت نحو 3.1 مليار دولار بنهاية الربع الثاني من العام 2019، موضحا تفاصيل إجمالي الدين الخارجي لمصر الذي سجل نحو 108.699 مليار دولار نهاية جوان 2019.

وتشير البيانات أيضا إلى أن القروض الثنائية الأخرى سجلت بنهاية الربع الثاني من العام 2019، نحو 9,6 مليار دولار. وأن ديون المؤسسات الدولية بلغت قيمتها نحو 32.8 مليار دولار، وقد بلغت السندات 19.37 مليار دولار، وبلغت قيمة إعادة الشراء للأوراق المالية نحو 38 مليار دولار، والودائع بلغت قيمتها نحو 17,2 مليار دولار، وأن حجم الديون قصيرة الأجل موزع بين العملات والودائع والقروض والتسهيلات قد بلغ قيمة 11 مليار دولار.[1]

و تشير كذلك البيانات أن إجمالي أعباء خدمة الدين الخارجي إلى غاية الربع الثاني من عام 2019 بلغت 13.47 مليار دولار، منها 10.21 مليار دولار أقساط مسددة، ونحو 3.25 مليار دولار فوائد

[1] مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 21، العدد الثالث، جوان 2020، دراسة آثر الدين الخارجي على معدل الإستثمار المحلي لعينة من الدول النامية في الفترة من 1995 إلى 2018. ص 205

مدفوعة مقارنة بالعام 2011، حيث بلغ إجمالي أعباء خدمة الدين الخارجي نحو 2.79 مليار دولار فقط منها 2.16 مليار دولار أقساط مسددة ونحو 0.638 مليار دولار فوائد مدفوعة.

وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، أخذت نسبة الدين العام الخارجي في الانخفاض من 37.89 % في العام 2004 حتى وصلت أقل قيمة لها و هي12.31% في العام 2012، وأخذت في الارتفاع مرة أخرى حتى وصلت 15.08% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2019 كما هو مبين أدناه

جدول رقم (4) تطور نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر من:2004إلى:2019

السنوات	الدين العام الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي	خدمة الدين العام الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي
2004	37.89	3.20
2005	32.28	3.01
2006	27.53	2.83
2007	22.91	2.25
2008	20.82	1.59
2009	16.68	1.65
2010	15.39	1.20
2011	14.79	1.19
2012	12.31	1.04
2013	14.98	1.07
2014	15.08	1.05
2015	14.45	1.69
2016	16.75	1.53
2017	33.58	3.11
2018	36.93	5.28
2019	41.66	5.16

المطلب الثاني: أثر برامج صندوق النقد الدولي على دولة ليبيا

في إطار سعي ليبيا الدائم من أجل دخولها المجموعة الدولية الاقتصادية والإنظمام في منظمة التجارة العالمية والانفتاح على العالم وتعاونها مع المنظمات الدولية من أجل الاستفادة من خبراتها فى مجال الإصلاحات التي تقوم بها ، زارت ليبيا بعثة من صندوق النقد الدولي والتقت مع كبار المسؤولين. وكشف صندوق النقد الدولي عن نتائج تقرير له عن الإصلاح الاقتصادي في ليبيا وموقفها من نصائح الصندوق لإعادة هيكلة الاقتصاد الليبي.

و أوضحت لجنة صندوق النقد الدولي بأنها خلصت إلى وضع جدول أعمال تلتزم الحكومة الليبية بتنفيذه خلال فترة زمنية محددة لتحقيق الإصلاحات المطلوبة من الصندوق حيث تهدف في المدى القصير إلى تحسين الإدارة الاقتصادية الكلية وإزالة ما تبقى من قيود على التجارة وتحقيق التوافق بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية، وإدراج الميزانية بإجراءات صريحة لمعالجة تأثير إعادة التوافق بين الأسعار على المجموعات الضعيفة والمؤسسات العامة وفي مرحلة يبدأ تطبيق الإصلاحات الهيكلية المطلوبة التي تتطلب تحضيرات فنية تستغرق وقتا أطول.

وطبقا للتقرير الذي وضعته البعثة للصندوق فإن ليبيا تتمتع بموارد طاقة وفيرة، ولكن اقتصادها يعتبر من أقل الاقتصاديات تنوعا في منطقة المغرب العربي بل حتى بين البلدان المنتجة للنفط وتنفذ ليبيا منذ تجميد عقوبات الأمم المتحدة في عام 1999 تدريجيا تدابير ترمي إلى إصلاح اقتصادها و السير به إلى الإنفتاح.

وقامت علاقة الصندوق مع ليبيا خلال السنوات الأخيرة بالتركيز على السياسات الرامية إلى الإصلاح الشامل في نظم الحوافز والقواعد التنظيمية وإصلاح سعر الصرف والنظام التجاري و المالية العامة والنظام النقدي، وكذلك على تحسين درجة الثقة في البيانات الاقتصادية.

وأشار التقرير الدولى إلى أن الاقتصاد الليبي لا يزال يواجه عامل الخضوع لسيطرة الدولة و الاعتماد الشديد على قطاع النفط ولا يزال ثلاثة أرباع توظيف العمالة في القطاع العام، أما الاستثمار الخاص فتعتبر نسبته منخفضة حيث تقدر بـ: 2% من إجمالي الناتج المحلي .

للإشارة فإن ليبيا أعلنت في جوان 2003 الموافقة على شروط الانضمام لصندوق النقد الدولي وقد حققت بعض التقدم في الإصلاحات الهيكلية في العامين الأخيرين في مجال النقود والنشاط المصرفي حيث تمت تقوية الرقابة المصرفية .

و الجدير بالذكر أن التطورات الاقتصادية التي نتجت عن زيادة أسعار النفط ساعدت ليبيا على تحقيق فوائض كبيرة في المالية العامة وتشير التقديرات إلى أن فائض المالية العامة الكلي وصل إلى حوالي 19% من إجمالي الناتج المحلي كما أن قيمة النقود بمعناها الواسع قد زادت بحوالي 8,5 %وجاءت قوة الحساب

الجاري الخارجي التي تشير إليها التقديرات – متمثلة في تحقيق فائض يبلغ حوالي 26% من إجمالي الناتج المحلي – نتيجة زيادة نسبتها 10% في حجم صادرات النفط وزيادة نسبتها 29% في سعر صادرات النفط.

لقد وضع صندوق النقد برامج لإصلاح الاقتصاد الليبي على مرحلتين مثل تلك التي وضعها في أوائل تسعينيات القرن العشرين المنصرم لمصر ودول عربية ونامية أخرى لإخراجها من النظام الاشتراكي الموجه إلى نظام السوق. وتقوم المرحلة الأولى على المحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتنفيذ الإصلاحات النقدية والانتهاء من وضع خطة إعادة هيكلة البنوك العامة و وضع أسعار نسبية ملائمة وتحسين الشفافية الكلية في الإدارة الاقتصادية. وذلك بالتركيز على الاستقرار الاقتصادي الكلي عن طريق اعتماد ميزانية زمنها متوسط الأجل مدعوما بسلامة إدارة الصندوق الاحتياطي النفطي .مع توضيح قواعده والغرض منه وأهدافه.ورفع قيود الائتمان القطاعية والسماح بالاستناد إلى سعر الفائدة في تحديد تخصيص الائتمان. وتحرير أسعار الفائدة تدريجيا. وتنفيذ توصيات الصندوق بشأن تحسين إدارة العمليات النقدية والرقابة المصرفية والانتهاء من وضع خطة لإعادة هيكلة البنوك العامة وإعادة تقييم إستراتيجية الخوصصة والتخلي عن دعم الأسعار بمدفوعات نقدية وتحسين قاعدة البيانات الاقتصادية..

أما المرحلة الثانية فتهدف طبقا للصندوق إلى إرساء الأسس اللازمة لكفاءة سير اقتصاد حديث. وهـــي تتطلب تسريع عملية تهيئة مناخ سليم للاستثمار، مع إنشاء مؤسسات قوية لدعم انفتاح الأسواق وإتاحة تكافؤ الفرص أمام جميع المستثمرين. وتشمل تلك التدابير تبسيط دخول مؤسسات الأعمال وفتح ميادين مجال الخدمات بالحماية أمام المستثمرين المحليين والأجانب.والحد من الغموض التنظيمي وتقوية سيادة القانون، وإصلاح الملكية العقارية وإعادة هيكلة المؤسسات العامة وتنفيذ برنامج الخوصصة وإعادة هيكلة البنوك العامة وتحديث التنظيمات الاحترازية والرقابة المصرفية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية وخوصصة البنوك العامة وتقوية شبكة الأمان الاجتماعي من أجل حماية المجموعات الضعيفة الأكثر تضررا من الإصلاحات الهيكلية وتوحيد الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب المفروضة على الواردات وتحقيق تجانسها ووجوب تخفيض عدد معدلات التعريفة الجمركية من 20 إلى 5 معدلات وتنفيذ إصلاح شامل في الخدمة المدنية وتطوير سوق نقد نشطة مع الاعتماد على الأدوات النقدية غير المباشرة .

المبحث الثاني:أثر صندوق النقد الدولي على دول الجزائر تونس المغرب

المطلب الأول: أثر صندوق النقد الدولي على دولة الجزائر

بعد الاستقلال عملت الجزائر على توطيد علاقاتها وذلك من خلال الانضمام إلى المؤسسات الدولية، ومن بينها صندوق النقد الدولي .

أولا:عضوية دولة الجزائر بصندوق النقد الدولي

انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ 26 سبتمبر 1963 ، حيث كـــــانت حصتها تقدر بـ 623.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (D.T.S) لترتفع في أوت 1994 إلى 941.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة،حيث تمثل زيادة قدرها 51.1% من حصتها في الصندوق حيث بعد التعديل التاسع استفادت الجزائر بزيادة حصتها حيث أصبح صوتها يقدر بـ 9394 ، أما المبلغ المخصص لها إجمالا هو 128640000 وحدة حقوق سحب خاصة[1].

تعتبر الجزائر عضو في مجلس المحافظين و بلجنة الأربعة والعشرين (24) ،التي تعد بمثابة نقابة داخل الصندوق.وقامت باستخدام حقوق السحب الخاصة في العديد من المرات، إضافة للقسط الاحتياطي بالصندوق(كان ذلك سنة 1988) كما أنها استخدمت الأقساط الكبيرة.

ثانيا: أسباب لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي

1-عجز الموازنة العامة للدولة:

يعبر عن عجز الميزانية عن تلك الوضعية التي تكـون فيها النفقات العامة أكبر من الايرادات العامـة و هو سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، وقد يكون هذا العجز نتيجة إرادة عمومية تهدف الى زيادة الإنفاق العمومي أو تخفيض الإيرادات العمومية، و قد يكون غير مقصود و إنما قصور الدولة في تحصيلها للإيرادات هو السبب في ذلك و قد اعتمدت الميزانيات لمدة طويلة مبدأ التوازن الذي كان يعني في الفكر الكلاسيكي تساوي الايرادات و النفقات و هو أمر صعب التحقيق و هو لا يعني عند حصوله ضمان التوازن الاقتصادي، و هناك مفكرون لم يستوعبوا فكرة(ضرورة توازن الميزانية)على

[1] مخلوفي عبد السلام،أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي،المركز الجامعي،بشار

الأقل في إطار سنة واحدة و حاولوا تكييف الميزانية مع الدورة الاقتصادية ومنه ضمان التوازن على المدى الطويل (فكرة الميزانية الدورية)[1]

2عجز ميزان المدفوعات: عرف الاقتصاد الجزائري في النصف الثاني من الثمانينات تدهورا مستمرا في ميزان المدفوعات ويرجع ذلك لسببين رئيسيين:

أ- ماتعلق بالميزان التجاري:

عرفت الجزائر منذ 1986 تدهورا في معدلات التبادل بسبب التدني الملحوظ لسعر الصادرات، إذ بلغ سعر برميل البترول 10 دولار أمريكي الأمر الذي نتج عنه خسارة في الاقتصاد الجزائري بحـــــــوالي 45 % من إيرادات الصادرات وبالمقابل عرف سعر الواردات إستقرار وارتفع حجم الواردات إلى غاية 1990 ويرجع ذلك إلى تزايد التبعية الغذائية التي بلغت فاتورتها في تلك الحقبة ثلاثة ثلاثة(03) ملايير دولار أمريكي إذا ما أضفنا لها المواد الاستهلاكية الغذائية المستوردة والمواد الضرورية للإنتاج الفلاحي الوطني.

ب- ماتعلق بالهيكل الغير ملائم للديون الخارجية:

إن عبء هذه الديون ازداد ثقلا لأربعة (04)أسباب رئيسية هي :

- أصبح دخول الجزائر في السوق المالي أكثر صعوبة منذ 1987 كما بدأ الشركاء الماليون التقليديون للجزائر يشككون في قدرتها على الوفاء بعد تدهور السعر العالمي للبترول الخام.

- قامت السلطات المالية للبلاد منذ ذلك التاريخ بتطبيق لامركزية تسيير الديون الخارجية والسماح للمؤسسات العمومية بتعبئة القروض التجارية في ظروف غير ملائمة إذ كانت القروض باهضة التكاليف وقصيرة الأمد.

- لم تكن عملات الديون الخارجية المتبناة من طرف الجزائر متنوعة وانحصرت على أربع (04) عملات رئيسية هي:الدولار الأمريكي،الفرنك الفرنسي،الين الياباني والدوتش مارك الألماني، وقد نتج عن هذه

[1] عبد الرحمان تومي،الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر-الواقع والآفاق-الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011،ص 49-50

الوضعية عدة مخاطر نذكر منها مثلا:انخفاض قيمة الدولار الأمريكي في 1987-1988 الذي نتج عنه ارتفاع حجم الديون بالعملات الأخرى بنسبة 30% وهو ما يعرف بعامل تثمين الديون.

- شهدت رزنامة تسديد الديون تقلصا كبيرا في المدة الزمنية 1986-1989 بحيث أصبح الأمد المتوسط لتسديد الديون الذي كان سنة 1986 محددا بتسع (09) سنوات تقلص إلى ثلاث(03) سنوات سنة 1989 وهكذا فإن 75% من الديون الخارجية أصبحت واجبة التسديد في الفترة 1990-1993.[1]

3-تزايد حجم المديونية:

عرفت الجزائر زيادة في حجم المديونية الخارجية نتيجة لأزمة البترول سنة 1986 والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (5): تطور حجم الديون الخارجية للجزائر خلال الفترة 1987-1993 (الوحدة مليار دولار)

السنوات / المؤشر	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
مجموع حجم الديون	23.7	27.8	25.8	26.8	27.9	26.7	25.7

ثالثا: مخاطر عودة الجزائر إلى المديونية الخارجية

إن السبب الرئيسي الذي جعل الجزائر تلجأ إلى الدين الخارجي هو ماشهده ميزان المدفوعات من عجز دائم، و الذي عرفناه سابقا أنه بيان يسجل قيم الحقوق والديون الناشئة بين دول معينة والعالم الخارجي نتيجة القيام بجميع المبادلات الاقتصادية.

وخلال الفترة 2004-2016 نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر شهد ارتفاعا من 9.25 مليار دولار سنة 2004 إلى 36.99 مليار دولار سنة 2008 بفعل تحسن رصيد الميزان التجاري الناتج عن ارتفاع إيرادات صادرات المحروقات الناتج بدوره عن ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة نفسها.

[1]- عبد المجيد بوزيدي،تسعينات الاقتصاد الجزائري، (الجزائر :موفم للنشر،1999) ص 25.

وفي سنة 2009 انخفض رصيد ميزان المدفوعات إلى 2.84 مليار دولار نتيجة انخفاض أسعار النفط بسبب أزمة الرهن العقاري الأمريكية التي تحولت إلى أزمة عالمية. إلا أن أسعار النفط سرعان ما عادت إلى الارتفاع وعاد رصيد ميزان المدفوعات إلى الارتفاع سنتي 2010 و2011 إلـــى 15.33 مليـــار دولار

على التوالي و 20.14 مليار دولار بداية سنة 2014 وهي السنة التي شهدت أزمة أسعار النفط و بدأ ميزان المدفوعات يشهد رصيدا سالبا بـ 5.88- مليار دولار و 27.86- مليار دولار و 26.03- مليار دولار سنوات 2014 ، 2015 و 2016 على التوالي.

شكل رقم: (3) تطور رصيد ميزان المدفوعات للجزائر خلال الفترة 2004-2016

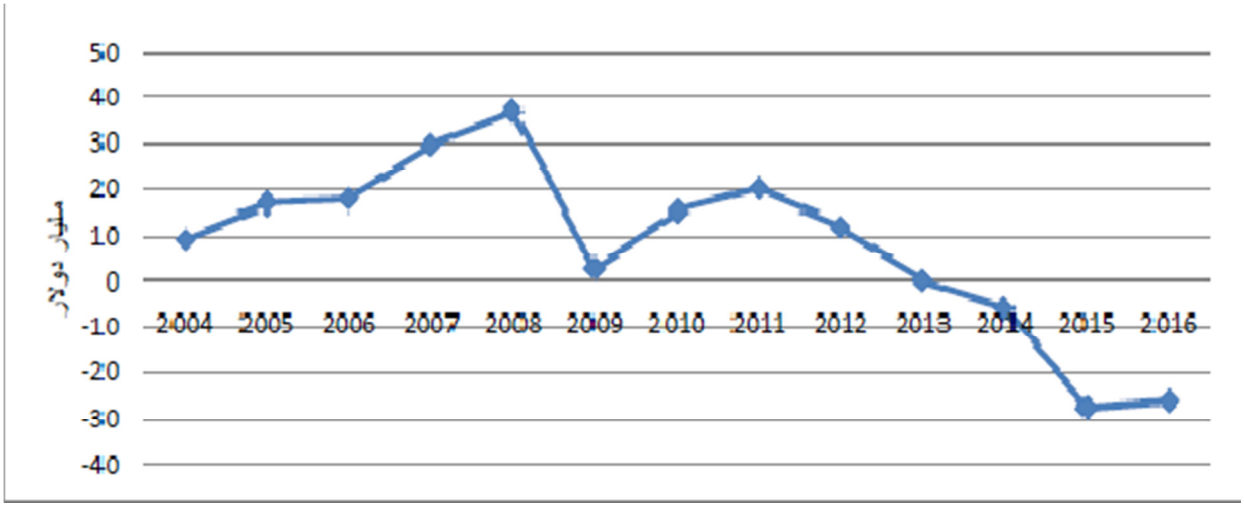

والجدول أدناه يبين قيمة الديون للجزائر خلال الفترة 2014 و2016

جدول رقم (6) قيمة الديون الخارجية للجزائر خلال الفترة 2014 و2016 (الوحدة مليار دولار)

السنة	2014	2015	2016
الدين	3.73	3,03	3.85

المطلب الثاني:أثر الصندوق النقد الدولي على اقتصاد دولة تونس

أولا: علاقة دولة تونس ببرامج صندوق النقد الدولي .

لقد انضمت تونس إلى صندوق النقد الدولي بشكل مبكر منذ 1958 . و استفادت من أول قرض بقيمة 13 مليون دولار سنة 1964(1). و قد حرصت على الحصول على تزكية البنك العالمي لإستراتيجيتها التنموية الأولى لمرحلة الستينات وهي الآفاق العشرية للتنمية التي تم تمويل مخططاتها التنموية جزئيا عبر قروض من الدول الغربية و المؤسسات المالية الدولية الخاضعة لها. وقد لجأت الحكومات المتعاقبة بعد الإصلاحات السياسية لسنة 1986 مباشرة إلى صندوق النقد الدولي والتزمت بتنفيذ شروطه ومنها إعادة رسملة البنوك العمومية تمهيدا لخوصصتها ومراجعة قانون الاستثمار باتجاه الرفع الكلّي للقيود أمام رؤوس الأموال الأجنبية للنشاط والتملّك في كافة المجالات الاقتصادية وغيرها من الخطوات الهادفة إلى توسيع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمّق الجاري التفاوض حوله.

ثانيا:حصيلة برنامج التعاون مع صندوق النقد الدولي لسنة 2013

الملاحظ أنه لدى إبرام إتفاق سنة 2013 المصنّف ضمن فئة القروض قصيرة الأمد (stand-by) كانت تقارير صندوق النقد الدولي تتوقع أن يستعيد الاقتصاد التونسي تدريجيا عافيته وتوازناته المالية المختلة وأن ترتفع نسبة النمو لتصل إلى 5٪ سنة 2015، بفعل توقع عودة الحركيّة الاقتصادية والاستثمارات الداخلية والخارجية إلى الانتعاش مجددا، لكن الوقائع والأرقام كانت غير ذلك حيث عرفت المؤشرات الاقتصادية التونسية انحدارا كبيرا على كافة المستويات وارتفعت نسبة الدين الخارجي إلى مستويات قياسية غير مقبولة بسبب تجاوز تونس لطاقاتها القصوى على الاقتراض على نحو جعلها دولة مصدرة للأموال لفائدة الأطراف المقرضة بحكم تخصيصها لجانب هام من الأموال المقترضة لتسديد القروض القديمة المستحقة أصلا مع فوائدها.

للإشارة فإن العجز في ميزان المدفوعات هو الآخر قد عرف مستويات قياسية بالتوازي مع انهيار قيمة العملة الوطنية بصفة متواصلة لأسباب متعددة وخاصة منها تخلّي البنك المركزي عن دوره التعديلي في الحفاظ على قيمة الدينار الذي فقد حوالي 50٪ من قيمته إزاء العملة الأوروبية، وكذلك الشأن قياسا مع الدولار الأمريكي وإن كان بنسبة أقل مما أدّى عمليا إلى ارتفاع كبير في نسب التضخم للمواد الأساسية التي تناهز حوالي 300٪ منذ 2011. كما أدّى هذا الانهيار في قيمة الدينار التونيسي إلى ارتفاع موازي في نسبة الدين الخارجي وتضخم كلفة الاقتراض الخارجي بحكم أن تسديد الأقساط المستحقة يتم بالعملة الصعبة.

ثالثا: مضمون برنامج التعاون الجديد مع صندوق النقد الدولي

منذ الإعلان بتاريخ 13 ماي 2016 عن موافقة مجلس إدارة صندوق النقد الدولي على برنامج جديد للدعم المالي المشروط لتونس مصنّف ضمن ما يسمّى بالآلية الموسعة للإقراض (Mécanisme élargie de crédit) بقيمة 2،8 مليار دولار ، يقع صرفه على أقساط على مدى أربع سنوات بداية من العام الجاري – تسارعت وتيرة الخطوات الحكومية الهادفة إلى تجسيد ما تم الاتفاق عليه مع الصندوق من خلال «الإصلاحات الهيكلية » المكمّلة للخطوات المنجزة بموجب الاتفاق السابق المبرم سنة 2013 مع الصندوق وهو بقيمة 1،7 مليار دولار.وهكذا بلغ مجمل القروض المشروطة الممنوحة لتونس من صندوق النقد الدولي خلال فترة ثلاث سنوات 4،6 مليار دولار مما جعله من أهم الممولين لتونس إلى جانب البنك العالمي الذي وافق أيضا على منح تونس قروض إضافية بقيمة 5 مليار دولار بعنوان خمس سنوات قادمة . هذا إلى جانب القروض التي استفادت منها تونس مطلع عام 2016 من قبل الاتحاد الأوروبي وفرنسا ، لكن الملاحظ أن هذه الدفعة الجديدة من القروض الضخمة تخضع لنفس المقاييس و الشروط المجحفة المفروضة من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و منها خاصة ضرورة إعطاء الأولوية المطلقة لسداد الاقساط المستحقة للقروض القديمة بنسبة تصل منذ 2011 الى حوالي 80% من القروض الجديدة وهو ما تسبب في مضاعفة كتلة الديون التونسية إلى أكثر من 50 مليار دينار تونسي مما أثر بالسلب على التوازنات المالية الكبرى لتونس.

و الجدير بالملاحظة أن هذا الصنف من القروض و المخصص للدول التي تواجه تدهورا خطيرا في ميزان المدفوعات جراء عقبات هيكلية تؤدي إلى تباطئ أو تعطّل نسق النمو إلى جانب هشاشة مزمنة للتوازنات المالية الكبرى. كانت مرتبطة بحزمة أوسع من الإصلاحات الهيكلية طويلة الأمد تشمل التقليص في النفقات وتوجيه إعتمادات الميزانية لإنعاش الاستثمارات والنهوض بالتشغيل وذلك على حساب النفقات ذات الطابع الاجتماعي.

و قد قيم وزير المالية سليم بسباس الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي بالخطوة الإيجابية لتونس في اتجاه الاستجابة للتعهدات المتفق عليها مذكرا في هذا الصدد بقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإعادة هيكلة القطاع البنكي والقانون الأساسي حول استقلالية البنك المركزي المثير للجدل ومشروع المجلة الجديدة لتشجيع الاستثمار وغيرها من الإجراءات متوسطة وطويلة الأمد التي تم تفصيلها في رسالة النوايا الموجهة من وزير المالية ومحافظ البنك المركزي الشاذلي العياري بتاريخ 2 ماي 2016

إلى صندوق النقد الدولي مرفوقة بوثيقة تفصيلية في صيغة مذكرة تفاهم عن السياسات الاقتصادية والمالية المزمع تطبيقها خلال السنوات الخمس المقبلة.

ولابد من الإشارة إلى آثار رسالة النوايا هذه وما ورد فيها ومرفقاتها من تعهدات بإدخال تغييرات جوهرية على بنية الاقتصاد التونسي باتجاه إنهاء أي دور اقتصادي للدولة وللقطاع العام من خلال خوصصة المنشآت والمؤسسات العمومية،تقليص حجم الإدارة وتخفيض مرتبات موظفي الدولة وكذلك إجرءات التقاعد وإلغاء الدعم ومراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي... وكل ذلك يهدف إلى التخفيض من عجز الموازنة العامة للدولة بنسبة 50٪.كما تتضمّن الوثيقة تعهدات بمزيد من الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية وتمكينها من حوافز جبائية ومالية وجمركية إضافية وذلك عبر استكمال مراجعة القوانين باتجاه التحرير الكلي لكافة الأنشطة والقطاعات الاقتصادية أمام رؤوس الأموال الأجنبية.

وتجدر الإشارة إلى رسالة مماثلة وجهت إلى الاتحاد الأوروبي بما يشير إلى عزيمة الحكومة التونسية لاستكمال المفاوضات حول منطقة التبادل الحر الشامل والمعمّق التي تنسجم كليا من حيث أهدافها مع "خطة الطريق"المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي.

رابعا: آفاق العلاقات بين تونس وصندوق النقد الدولي

لابد من التذكير أن هذه الحصيلة القائمة لعلاقات تونس بصندوق النقد الدولي هي نتيجة حتميّة للتوجهات والخيارات الاقتصادية الانفتاحية التي فرضت على تونس في أعقاب الأزمة الاقتصادية وأزمة المديونية لمنتصف الثمانينات التي أدت إلى خضوع تونس لأول مرّة سنة 1986 إلى ما يسمّى ببرنامج الإصلاحات الهيكليّة لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

إن هذا البرنامج الذي يلتقي من حيث بنوده وأهدافه خاصة ما تعلق بالتقليص من العجز واستعادة التوازنات المالية الكبرى ومعالجة المديونية وإنعاش الدورة الاقتصادية المعطلة ومقاومة البطالة. مضافا إلى هذا البرنامج اتفاق 2013 الموقع والاتفاق الموقع بعده و الذي يهدف في حقيقة الأمر إلى مزيد من تكريس إنخراط تونس في منظومة اقتصاد السوق والعولمة الاقتصادية التي تم إقرارها وترسيخها كخيارات إستراتيجيّة من قبل الحكومة التونسية من خلال الانخراط في منظمة التجارة العالمية سنة 1994 ثم منطقة التبادل الحر للسلع الصناعية سنة 1995 مع الإتحاد الأوروبي التي مهدت لاتفاق التبادل الحر الشامل والمعمّق.

وقد حرص الاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول السبع بعد 2013 إلى التحرك بسرعة لضمان استمرارية هذه السياسات وذلك من خلال الوعود والحوافز المقدمة إلى تونس وبلدان أخرى خلال قمة "دوفيل" لمجموعة السبع المنعقدة في ماي2011 بمنحها برنامج ضخم للتمويل بشروط ميسرة وتمكينها من استرجاع أموالها. وقد التزمت تونس بهذه الخيارات الاقتصادية واستمرت في تسديد ديونها الخارجية غير أن انهيار الوضع الاقتصادي والمالي لتونس واستفحال أزمة المديونية الخارجية إلى مستويات خطيرة أدت إلى خضوعها مجددا منذ 2013 إلى البرامج والقروض المشروطة لصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي والبنك العالمي.

و للخروج من هذه الأزمة يقتضي على الحكومة التونسية مراجعة جذرية للسياسة الاقتصادية والخيارات الدبلوماسية ذات الصلة بمنظومة اقتصاد السوق خاصة منها الأطر والاتفاقيات المنظمة لعلاقات تونس مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والاتحاد الأوروبي ومجموعة السبع للدول الصناعية الكبرى.مثل ذلك إعلان وزارة الخارجية التونسية بخصوص إقرار آلية جديدة للتعاون بين تونس ومجموعة السبع تعني بتوفير دعم استثنائي لتونس يتجاوز الأطر التقليدية للتعاون، وذلك بهدف تأمين المساعدات الكفيلة بجعل تونس قادرة علي رفع التحديات الاقتصادية والمالية الصعبة التي تواجهها.

ولعله من المفيد أن تسعى تونس إلى توسيع دائرة اهتمامات هذه الآلية الجديدة باتجاه تحويلها إلى هيكل قار للتشاور والعمل المشترك الهادف إلى وضع أطر استراتيجية جديدة للتعاون القائمة على مراعاة خصوصية الأوضاع الاقتصادية لتونس والسعي الجدّي لمساعدتها على الخروج من أزمتها المالية والاقتصادية والتخلص من مديونيتها الخانقة واستعادة حرّية تحديد خياراتها وأولوياتها التنموية، باعتبارها من الشروط الضرورية لإرساء شراكة حقيقية وشاملة بين تونس وشركائها الاستراتيجيين الرئيسيين ترتكز على إرساء فضاء متوسطي مشترك للسلم والأمن والاستقرار والتنمية المتبادلة.

المطلب الثالث:أثر يرامج صندوق النقد الدولي على دولة المغرب

كشف تقرير إحصائي حديث لوزارة الاقتصاد والمالية لدولة المغرب الأقصى،أن إجمالي الدين الخارجي العمومي للمغرب بلغ خلال نهاية شهر مارس2021 أزيد من 41.2 مليار دولار أي قرابة 374 مليار درهم منخفضا بحوالي 807 ملايين دولار أمريكي مقارنة مع مستواه المسجل في نهاية 2020.

وتفاقمت المديونية الخارجية لدولة المغرب الأقصى بشكل متسارع خلال السنوات الأخيرة،إذ لم يكن الدين العمومي الخارجي يتعدى 35 مليار دولار أمريكي سنة 2016 ليأخذ منحناه في التصاعد عاما تلو آخر حيث قفز خلال سنة 2017 إلى37 مليار دولار أمريكي ، أي بزيادة تفوق 02 مليار دولار أمريكي في عام واحد وبعدما انخفض خلال 2018 بحوالي0.7 مليار دولارأمريكي ليرتفع سنة 2019 ليصل إلى 38 مليار دولار أمريكي ، غير أنه مع دخول البلاد في عاصفة الجائحة الوبائية بداية 2020 سجل الدين الخارجي قفزة صاروخية مرتفعا بأزيد من 4 مليار دولار أمريكي، متجاوزا عتبة 41 مليار دولار أمريكي. وبذلك يكون الدين الخارجي لدولة المغرب الأقصى قد قفز في فترة 5 سنوات،أي منذ 2016 بمبلغ يفوق 6 مليار دولار أمريكي و هي أعلى وتيرة عرفتها المديونية الخارجية على الإطلاق. حيث أصبح الدين الخارجي للخزينة في نهاية سنة 2020 يمثل 34.4 % من الناتج الداخلي الخام مقابل 29.5% في سنة 2019.

وفي ما يتعلق ببنية الدين الخارجي العمومي،فإن المؤسسات الدولية المانحة أصبحت تشكل أول مجموعة من دائني دولة المغرب الأقصى بحصة تبلغ 49 % من مجموع الدين الخارجي العمومي،يليها الدائنون من السوق المالي الدولي والبنوك التجارية بنسبة 27.8 %، ثم دول الاتحاد الأوربي بحصة 16.2 %.بينما لا تتعدى حصة الدول العربية من ديون المغرب الخارجية 2.8 %.وبلغت حصة القروض الخارجية الممنوحة للشركات العمومية والخزينة، نهاية شهر مارس 2021، على التوالي 45.3 في المائة و53.8 مليار درهم مغربي أي ما يقارب مبلغ 9 مليار دولار أمريكي .

وخلال الربع الأول من سنة 2021، بلغ إجمالي الدين الخارجي للخزينة ما يقارب 201 مليار درهم أي ما يعادل 22.2 مليار دولار أمريكي.وتشكل المؤسسات الدولية المانحة 51 في المائة من دائني الخزينة العامة للمملكة بينما تشكل السوق المالية الدولية والبنوك التجارية حوالي28% متبوعة بدول الاتحاد الأوروبي بأقل من 7.8 %. وتتكون سلة عملات الدين الخارجي للخزينة أساسا من الأورو بحصة قدرها 59.4 % تليها بالدولار الأمريكي بحصة 34.8 % ...

وتسببت المجهودات المالية المعتبرة التي قامت بها دولة المغرب من أجل مواجهة تداعيات الأزمة الوبائية على الاقتصاد الوطني في تفاقم عجز الميزانية العامة وارتفاع الدين العمومي إلى مستوى قياسي. و بسبب هذا الإرتفاع قدم "خافيير دياز كاسو"، الخبير الاقتصادي الرئيسي في البنك الدولي تحذيرا من هذا الارتفاع معتبرا أنه على الرغم من كون محفظة ديون المغرب تبقى جيدة ومتوازنة ،إلا أن مستوى المديونية العمومية يبقى مرتفع نسبيا.

خلاصة الفصل الثالث :

بعد أ ن حصلت دول شمال إفريقيا على استقلالها وجدت نفسها في حالة اجتماعية و اقتصادية متدهورة، مما أجبرها على رسم إستراتيجية تنموية لمعالجة مشاكلها الاقتصادية ، و هذا ما تطلب منها موارد مالية ضخمة لم تكن في حوزتها .مما جعلها تلجأ إلى المؤسسات المالية و النقدية الدولية و التي يعد صندوق النقد الدولي واحدا منها ، من أجل تمويل مشاريعها التنموية من جهة و تمويل برامج الإصلاح الاقتصادي لمعالجة الإختلالات الاقتصادية الهيكلية التي أفرزتها تجارب التنمية من جهة أخرى .

لقد خلفت برامج صندوق النقد الدولي للإصلاح الاقتصادي المطبقة في دول شمال إفريقيا محل الدراسة(مصر، ليبيا ، تونس ، الجزائر و المغرب) آثارا إيجابية على مستوى الاقتصاد الكلي لهذه البلدان من خلال تخفيض معدلات التضخم و استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية التي تظهر في تقليص عجز الميزانية و ميزان المدفوعات و إحداث فائض في بعض السنوات .إلا أن تحقيق هذه التوازنات الكلية كان على حساب القطاع الحقيقي لهذه البلدان ، حيث أن الجهاز الإنتاجي الوطني لها عرف انكماشا خاصة القطاع الصناعي .

أما بالنسبة للنتائج الاجتماعية فكانت فاتورتها باهضة ، فقد خلف تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية آثارا سلبية بالغة شملت التدهور الكبير في مستوى المعيشة لغالبية أفراد المجتمع نتيجة لارتفاع معدل البطالة و الفقر و انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين و الارتفاع القياسي للأسعار و تزايد الهوة بين طبقات أفراد المجتمع .

لقد تأثر نجاح برامج صندوق النقد الدولي للإصلاح الاقتصادي المطبقة في دول شمال بالسلب بسبب بيئة هذه الدول الطبيعية و الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية والتي تحمل في طياتها النمو الديموغرافي الكبير و عدم الاستقرار السياسي و تذبذب المداخيل المرتبط بأسعار النفط في الدول النفطية مثل دولتي الجزائر و ليبيا وتدهور الوضع الأمني في الدول المرتبطة بالسياحة كمصر و تونس و المغرب ، إضافة إلى غياب سياسات العمل المشترك بين هذه الدول خاصة ما تعلق ببرامج التكامل الاقتصادي وحتى و إن وجدت فقد بقيت مجرد حبر على ورق .

خاتمــة

من خلال دراستنا هذه نستخلص أن البرامج التي يطرحها صندوق النقد الدولي قديمة تطور العمل بها منذ السبعينيات من القرن الماضي ، حيث أدخلت عليها تعديلات مهمة من خلال تجربة الصندوق مع العديد من البلدان النامية التي من بينها دول شمال إفريقيا و الشرق الأوسط. كما أن التطورات التي عرفها الاقتصاد العالمي كان لها دور بارز في هذا التغير مثل التحول من نظام تعويم أسعار الصرف بالنسبة للعملات الرئيسية وارتفاع معدلات الفائدة في أسواق الائتمان الدولية إضافة إلى استيعاب التطور الذي حدث في دراسة قضايا الاقتصاد الكلي و العالمي . و قد حدد صندوق النقد الدولي إطارا نظريا للبرامج التي يتبناها يحتوي على ثلاث فرضيات أساسية هي :

– سبب الاختلال الخارجي في الاقتصاد يكمن في وجود فائض فيالطلب الكلي على العرض الكلي، حيث تكون كمية النقود في الاقتصاد أكبر من كمية السلع و الخدمات الحقيقية .

– معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات يتطلب التخفيض في الطلب و إعادة تخصيص الموارد الإنتاجية إلى غاية زيادة العرض الكلي. هذا ما يؤدي إلى توازن عرض النقد الأجنبي و الطلب عليه عن طريق إجراء تصحيح في سعر الصرف .

– تحقيق التوازن الخارجي عند مستوى التشغيل الكامل و ذلك بتغيير نظام الأسعار و إعادة تخصيص الموارد و بالتالي زيادة معدلات النمو على المدى الطويل .

نتائج الدراسة :

إن من بين أهم برامج التصحيح الاقتصادي التي طرحها صندوق النقد الدولي تتلخص في ما يلي :

– تفعيل قوى السوق و تذليل كل الصعوبات أمام عملها .

– استخدام السياسة النقدية كأداة فعالة للإصلاح الاقتصادي مثل معدلات تغيير النقود .

– تشجيع التحول نحو القطاع الخاص و تصفية القطاع العام الذي تعود ملكيته للدولة .

– استخدام أدوات السياسة المالية لتخفيض عجز الموازنة .

إن أبرز الملاحظات التي تم معاينتها في هذه الدراسة القيود التي تعترض تنفيذ البرامج المشار إليها نظرا لطبيعة كل دولة و قدراتها على تطبيق السياسات و الإجراءات المقترحة عليها ، حيث نجد تفاوتا في الأخذ

بمفردات البرنامج من دولة لأخرى من جانب حجم و مقدار الإجراءات و طريقة التعامل مع بنود ومحتويات البرامج . هذا ما يمكن التعبير عنه باختلاف جرعة العلاج للاعتبارات السابقة مع اتفاق الجميع على مكونات "الوصفة العلاجية".

توصيات الدراسة :

إن تحقيق مدى واسع و شاسع من النجاح لبرامج صندوق النقد الدولي يتطلب تفعيل بعض الآليات والسياسات من طرف هذه الهيئة المالية الدولية نقترح منها ما يلي :

– التقليل من هيمنة الدول الرأسمالية الكبرى على سياسات صندوق النقد الدولي .

– الرفع من مستويات التنبؤ بالأزمات المالية و النقدية العالمية للصندوق و تفعيل أنظمة الإنذار المبكر والحد من انتشار الأزمات وإدخال إصلاحات جوهرية في ميثاق الصندوق.

– الاهتمام بالتنمية في البلدان النامية والتقليل من إحكام السيطرة على اقتصادياتها من طرف البلدان الرأسمالية و إعفاء الدول المدينة منها من الالتزامات الإضافية المترتبة على عمليات إعادة الجدولة ، كل ذلك في إطار تنسيق الجهود مع مؤسسات التمويل الدولية الأخرى .

قائمة المراجع

قائمـــــة المراجـــــع:

- الكتب

1-شقيري نوري وآخرون،**المؤسسات المالية المحلية والدولية**،الطبعة الأولى،عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة

2- مروان عطون، **أزمات الذهب في العلاقات النقدية الدولية**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ،عين مليلة الجزائر

3- أرنست فولف، **صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت، 2016

4- أسامة محمد إبراهيم،**صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل**،الاسكندرية، منشور

5- سامي عفيفي حاتم،**دراسات في الاقتصاد الدولي**، الدار المصرية، 2000

6- سهير محمد السيد حسن،**النقود التوازن الاقتصادي**،الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة، 1985

7- محمد الفنيش،**البلاد النامية والأزمات المالية**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،ط1، 2000

8- مخلوفي عبد السلام،**أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي**،المركز الجامعي بشار

9-عبد الرحمان تومي،**الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر-الواقع والآفاق-**،الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011

- المذكرات

1- إيمان حملاوي، دور **المؤسسات المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة** حالة الجزائر 1990-2012، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر بسكرة 2013-2014

2- رمضاني محمد، **أثر السياسات الإشرافية لصندوق النقد الدولي على تكييف السياسات النقدية الدولية للدول النامية**،رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2012

2- درواسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2005- 2006

- النشرات والتقارير والمجلات

1- نشرة صندوق النقد الدولي، سبتمبر 1995

2- نشرة صندوق النقد الدولي، أغسطس 1994

3- نشرة صندوق النقد الدولي، أغسطس 1996

4- التقرير السنوي للصندوق،**النمو المتكافئ والمتوازن**،2011

5- صندوق النقد الدولي،التقرير السنوي لسنة 2013

6- اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي لسنة 2011

7- مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 21، العدد الثالث، جوان 2020، دراسة أثر **الدين الخارجي على معدل الإستثمار المحلي لعينة من الدول النامية في الفترة من 1995 إلى 2018**

قائمة الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

تصريح شرفي

(خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث)

أنا الممضي أسفله:

السيد(ة): رحماني عبد الكريم الصفة: **طالب** ماستر مالية و تجارة دولية

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 206161082 و الصادرة بتاريخ :2020/11/12

المسجل بكلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج في الماستر عنوانها:

أثر برامج صندوق النقد الدولي على اقتصاديات
دول شمال إفريقيا (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا و مصر)
دراسة قياسية خلال الفترة : 2011 - 2020

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2022/04/20

توقيع المعني

رحماني عبد الكريم
206161082
2020-11-12 بلدية بسكرة
20 أفريل 2022
عن رئيس المجلس الشعبي البلدي وبتفويض منه
رئيس مصلحة التنظيم العام والشؤون الاجتماعية
يونس جارش

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر-بسكرة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

بسكرة في:2022/06/04

إذن بالطبع

أنا الممضي أسفله الأستاذ:تومي ابراهيم

الرتبة:أستاذ محاضر (أ)

قسم الارتباط :العلوم المالية والمحاسبة

أستاذ مشرف على مذكرة ماستر-للطالب (ة):رحماني عبد الكريم

الشعبة:مالية وتجارة دولية

التخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان:**أثر برامج صندوق النقد الدولي على اقتصاديات دول شمال افريقيا(المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا ومصر) دراسة تحليلية خلال الفترة 2011-2020.**

ارخص بطبع المذكرة المذكورة.

الاستاذ المشرف

رئيس القسم